الجمهورية التونسية
وزارة البيئـــــة

المشروع السنوي للآداء
لسنة 2022
وزارة البيئـــــة

30 ديسمبر 2021

وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

الفهـــرس

المحور الأول : التقديم العام

1.تقديم إستراتيجية المهمة 3

2.تقديم برامج المهمة 6

3.الميزانية و إطار النفقات على المدى المتوسط 7

المحور الثاني :تقديم برامج المهمة

I. **البرنامج 1 : البيئة و التنمية المستدامة**

1. تقديم البرنامج و إستراتيجيته 12
2. أهداف و مؤشرات قيس الاداء الخاصة بالبرنامج 20
3. إطار نفقات البرنامج على مدى متوسط 30

III. **البرنامج 9 : القيادة و المساندة**

1. تقديم البرنامج و إستراتيجيته. 33
2. أهداف و مؤشرات قيس الاداء الخاصة بالبرنامج 37
3. إطار نفقات البرنامج على مدى متوسط 44

الملاحق :

-بطاقات المؤشرات

-بطاقات الفاعلين العموميين

المحور الأول:التقديم العام للمهمة

1- تقديم إستراتيجية المهمة:

مهمة البيئة هي مهمة مكلفة بقيادة و تنسيق سياسات الدولة في مجال حماية البيئة و التنمية المستدامة .وتتمثل الغاية الأساسية لهذه المهمة في حماية البيئة و المحافظة على الطبيعة و تحسين الأوضاع البيئية و الإرتقاء بجودة الحياة و مقامة كل مصادر التلوث و الوقاية و الحد من الأخطار التي تهدد صحة الإنسان و البيئة ،و ضمان التنمية المستدامة .

في هذا الإطار تساهم مهمة البيئة في تحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة 2030 الآتي ذكرها :

1. **الهدف 11** – جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة:

تكريس هذا الهدف على مستوى وطني يكون من خلال تنفيذ عدة مشاريع نذكر منها بالخصوص المشروع وطني حول المدن المستدامة الذي يهدف إلى وضع تصور متكامل لمقومات المدينة المستدامة .

و مشروع المدن المستدامة في أفق 2050 و الذي يهدف إلى وضع منصة إلكترونية خاصة بتبادل التجارب و المعطيات حول الآليات المتاحة لتيسير الإنتقال نحو مدن مستدامة بتونس

2. **الهدف 12** – ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

تحقيق هذا الهدف على مستوى وطني يكون عبر تنفيذ مشروع "الشراءات العمومية المستدامة" و هو مسار يؤهل المؤسسات لتلبية حاجياتها من الخيرات والخدمات والأشغال وغيرها من المتطلبات الأخرى بشكل يأخذ بعين الاعتبار **دورة حياة المنتج** . و تنفيذ مكونات خارطة الطريق الوطنية للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر كركيزة دافعة للتشغيل والاستثمار في مجال الانشطة الخضراء.

3. **الهدف 13** – اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

تكريس هذا الهدف سيكون في إطار تنفيذ الالتزامات الوطنية بموجب الاتفاقية الأممية حول التغيرات المناخية، والمتعلقة بإعداد تقارير دورية حول المجهودات الوطنية لتنفيذ الاتفاقية على المستويات الوطنية.كما قامت الوزارة بتركيز آلية تنسيقية تتضمن إعداد ومتابعة وتنسيق جملة الأنشطة والسياسات الوطنية التي تندرج في إطار تنفيذ الاتفاق. و وضع برنامج لعمل يتضمن جل الالتزامات الوطنية بموجب اتفاق باريس حول المناخ، ويتماشى مع أولوياتنا في مجال التنمية، كما تم منذ سنة 2017، الشروع في البحث عن التمويلات، في شكل هبات، لتنفيذ البرنامج الفني لوحدة التصرف حسب الأهداف.

4. **الهدف 14** – حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

تجسيما لهذا الهدف يتم تنفيذ عدة مشاريع و تدخلات على مستوى وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي تتعلق بحماية الشريط الساحلي من الإنجراف البحري و التأقلم مع التغيرات المناخية .و إنجاز امثلة التصرف في المناطق الساحلية الحساسة و إستصلاح و تهيئة و تثمين السباخ و تركيز مرصد للشريط الساحلي .

5. **الهدف 15** – حماية النظم الإيكولوجية البرية ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي.

المساهمة في تحقيق هذا الهدف يتم عبر إعداد و تنفيذ المخطط الوطني حول التنوع البيولوجي 2018-2030 والذي يهدف إلى المحافظة على مكونات التنوع البيولوجي ودعم دورها في الإنتاج الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي وخدمات النظم الإيكولوجية. و تنفيذ مخطط العمل الوطني لمكافحة التصحر(2018-2030) .

لقد تميز العمل البيئي خلال السنوات الأخيرة بعديد نقاط القوة التي تتمثل بالخصوص في الإرتقاء بالحق البيئي إلى حق دستوري منصوص عليه بصفة صريحة وواضحة ضمن الفصل 45 من دستور الجمهورية التونسية لسنة 2014 ،هذا بالإضافة إلى سن عدة قوانين و نصوص ترتيبية تتعلق بالمحافظة على المحيط و العناية بالبيئة، مع توفر إطار مؤسساتي ملائم يتمثل في العديد من الوكالات والمؤسسات البيئية ،و تركيز هياكل جهوية للبيئة في إتجاه لامركزية العمل البيئي .كما تم وضع عدة أطر للتخطيط و البرمجة تتمثل بالأساس في عدة إستراتيجيات قطاعية.

لكن في مقابل ذلك هناك عديد السلبيات التي تتمثل خاصة في تدهور الوضع البيئي في السنوات الأخيرة حيث تراجع مستوى جودة الحياة من حيث النظافة العامة بالمناطق الحضرية و الريفية نتيجة إنتشار النفايات و المصبات العشوائية و النقاط السوداء و نقص العناية بالجمالية الحضرية.

بالإضافة إلى تردي منظومة تطهير المياه المستعملة، و منظومة التصرف في النفايات وما نتج عن ذلك من تداعيات على الصحة العامة و الجمالية الحضرية و سلامة المحيط.إلى جانب تفاقم التلوث الصناعي بأغلب المدن و الجهات لا سيما بالأقطاب الصناعية الكبرى مما تسبب في تدهور الموارد الطبيعية و تأثيرات سلبية على الوضع الصحي للسكان . إلى جانب تفاقم الإنبعاثات الغازية جراء الإفراط في إستعمال الموارد الطاقية الأحفورية .

كما تم تسجيل عديد الصعوبات التي حالت دون تجسيم مبادئ و مفاهيم التنمية المستدامة في أغلب القطاعات الإقتصادية و السياسات و المخططات الوطنية و المحلية .

كما نلاحظ أن جل السياسات و الخطط الوطنية و الجهوية والمحلية و الإستراتيجيات ذات الصلة بحماية البيئة و التنمية المستدامة لا تعتمد مقاربة النوع الإجتماعي .

إلا أن هناك عديد الفرص التي يتعين إستثمارها نذكر منها بالخصوص تركيز هيئة دستورية جديدة للتنمية المستدامة وحقوق الاجيال القادمة، ستكون فضاء واسعا تشارك فيه كل الاطراف وخاصة الخبراء والمجتمع المدني والمنظمات الوطنية المتعددة، كما أن هناك فرص عديدة لاستقطاب التمويلات اللازمة للبرامج والمشاريع التي تمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومنها بالخصوص التمويل المناخي .

كما تعتبر الجمعيات و المنظمات غير الحكومية ذات العلاقة بالبيئة رافدا مهما لمجهودات الدولة في مجال المحافظة على البيئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة و تضطلع الجمعيات بدور هام في تنفيذ برامج التوعية و نشر الثقافة البيئية لدى المواطنين و تنفيذ المشاريع المحلية الهادفة إلى المحافظة على البيئة .

هذا لا يمنع من وجود عدة تحديات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ببلادنا، نذكرمنها بالخصوص:

- الإرتقاء بالحوار الوطني حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ببلادنا من حوار مؤسساتي فقط إلى حوار مجتمعي تشارك فيه كل الأطراف.
- انخراط كل الأطراف و الفاعلين الإقتصاديين و الإجتماعيين في التنمية المستدامة.
- تبني القطاعات لأهداف التنمية المستدامة .
- اعتماد تمشي جديد لإعداد الميزانيات و الخطط مبني على أهداف التنمية المستدامة.

- إنعدام المساواة بين الجنسين و التي تعد عائقا حقيقيا أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فالنساء هن الفئة الأقل حظا في النفاذ للموارد، كما أنهن الحلقة الأضعف في التنمية .

كما أن هناك العديد من المخاطر التي تهدد البيئة و منها خاصة تغير المناخ و الكوارث الطبيعية مثل الفياضانات و الجفاف. إضافة إلى تضاءل الموارد الطبيعية و التدهور المتسارع للتنوع البيولوجي و تلوث الهواء و المياه و التربة و تدهور الغطاء النباتي والتصحر الذي يهدد التنوع البيئي و بقاء السكان و يمكن أن يؤثر على جميع المناطق القاحلة و شبه الرطبة و التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية .

تهدف التوجهات الإستراتيجية للفترة القادمة 2022-2026 إلى ترسيخ الإستدامة و التحول نحو الإقتصاد الأخضر و تحسين الخدمات البيئية و مقاومة التلوث و صون المنظومات البيئية .

و تتمثل اهم التوجهات المرسومة خلال الفترة القادمة في :

المحور الأول : المساهمة في تدعيم أسس التنمية المستدامة في كل القطاعات و السياسات العمومية

لقد أقرت قمة الأرض الأولى في ريو ديجانيرو بالبرازيل سنة 1992 برنامج التنمية المستدامة الأممي الذي يعد المرجعية الأساسية لمبادئ عمل و منهج التنمية المستدامة . و تقوم هذه المبادئ على ضرورة إدماج الأبعاد البيئية و الإجتماعية في كل نشاط تنموي .

و قد تبنت تونس مبادئ التنمية المستدامة منذ سنة 1992 و صادقت على الأجندا الأممية للتنمية المستدامة 2030 .

تقتضي إستدامة التنمية مراجعة جوهرية للخيارات المعتمدة وإتباع منوال تنموي جديد يراعي الأبعاد الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية في نفس الوقت . وهذا يكون من خلال تعميم و تكريس مبادئ و مفاهيم التنمية المستدامة في السياسات و الإستراتيجيات القطاعية و التخطيط على الصعيد الوطني و المحلي و الجهوي و في العمليات الإنمائية ضمانا لإستدامة مختلف القطاعات الاقتصادية و التنموية بصفة عامة . و تدعيم مسارات التنمية المستدامة و تطوير التكنولوجيات الخضراء التي تحترم البيئة و إعتماد سياسة جديدة لتهيئة التراب الوطني تراعي الخصوصيات الجهوية و تحافظ على البيئة و تسمح بإعادة توزيع السكان و الأنشطة بصفة متوازنة و متضامنة .

المحور الثاني : حماية البيئة و المحافظة على الموارد الطبيعية

وقصد العمل على تركيز أسس التنمية المستدامة ستتكثف المجهودات الرامية إلى ترشيد إستغلال الموارد الطبيعية و حماية التنوع البيولوجي و المحافظة على المنظومات البيئية من مخاطر التلوث و الإتلاف و الإنقراض و المحافظة على توازنها لضمان إستدامة وظائفها التنموية و الإجتماعية و البيئية والحد من ظاهرة التصحر و تدهور الأراضي و حماية الفضاءات والمنظومات البيئيّة الطبيعيّة البحرية والعناية بالشريط الساحلي.

و التأقلم و الحد من تأثيرات التغيرات المناخية للتقليص من وقع الكوارث و الآثار السلبية للتغيرات المناخية و من تداعيات الإحتباس الحراري .و معالجة مشاكل التلوث الصناعي من خلال تحسين الوضع البيئي بالوحدات الصناعية الأكثر تلوثا .

و تجسيما لمبادئ الدستور في حق المواطن في العيش في محيط سليم و بإعتبار تأثير إطار الحياة على صحة الأفراد و رفاههم و توازنهم ، يشكل الإهتمام بتحسين ظروف العيش و الإنتفاع بخدمات بيئية ذات جودة عالية ، محور إهتمام أساسي في المرحلة القادمة من خلال النهوض بالبيئة الحضرية و الريفية و تطوير التصرف في النفايات إضافة إلى الحد من التلوث بجميع أشكاله و خاصة التلوث الصناعي و الوقاية و الحد من كل الأضرار وّ الأخطار ذات التأثيرات السلبية على الصحة و البيئة .و دعم المجهود البلدي للعناية بالجمالية الحضرية بالأوساط الحضرية و الريفية .

2- تقديم برامج المهمة:

تنقسم مهمة البيئة إلى برنامجين عموميين برنامج البيئة و التنمية المستدامة و برنامج القيادة و المساندة .

بالنسبة لبرنامج البيئة و التنمية المستدامة فهو يمثل البرنامج العملياتي الوحيد ضمن مهمة البيئة ، و هو الذي يترجم السياسة العمومية للدولة في مجال حماية البيئة و المحافظة على الطبيعة و الحد من تدهور التنوع البيولوجي و مقاومة التلوث بكل أشكاله . و بالتالي فهو الذي يكرس التوجهات الإسراتيجية للمهمة في مجال تدعيم أسس التنمية المستدامة في كل القطاعات و كذلك حماية البيئة و الموارد الطبيعية من خلال جملة من الأهداف الإستراتيجية و مؤشرات قيس الآداء و مختلف الأنشطة و التدخلات المبرمجة و بلورة الإستراتيجيات و المخططات متوسطة و بعيدة المدى في مجال البيئة و التنمية المستدامة بالنظر لآفاق التطور الإقتصادي و الإجتماعي للبلاد و مواكبة المؤشرات و المعايير الدولية في مجال تسيير منظومة حماية البيئة .

أما بالنسبة لبرنامج القيادة و المساندة فهو يتضمن جملة من المصالح و الوظائف الأفقية التي تقدم الدعم المنهجي و التأطير و المساندة لفائدة برنامج البيئة و التنمية المستدامة لتحقيق الأهداف و النتائج المنشودة .

3- الميزانية وإطارنفقات المهمة على المدى المتوسط:

أ- بيان تطور ميزانية المهمة :

جدول عدد 1:

توزيع ميزانية المهمة لسنة 2022 حسب البرامج وطبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

الأقسام / البرامج	اعتمادات الدفع	نفقات التأجير	نفقات التسيير	نفقات التدخلات	نفقات الاستثمار	نفقات العمليات المالية	المجموع	النسبة من الميزانية %
المهمة								من ميزانية الدولة
	2021	55 100	9 941	1132 559	32 400	0	1 230 000	% من ميزانية الدولة لسنة 2021 %0,742
	2022	36 000	6 050	295 350	12 600	0	350 000	
	نسبة التطور (2021/2022)	35%	39%	74%	61%	0	72%	
	النسبة من ميزانية المهمة	10%	2%	84%	4%	0	100%	
البرامج								النسبة من ميزانية المهمة
البرنامج 1 البيئة و التنمية المستدامة	2021	28 408	3 240	238 088	27 262	0	296 996	%96,782
	2022	29 590	3 413	294 815	10 920	0	338 738	
	نسبة التطور	-4%	-5%	-24%	60%	0	-14%	
البرنامج 9 القيادة و المساندة	2021	6 365	1 950	496	1 300	0	11 567	%3,218
	2022	6 410	2 637	535	1 680	0	11 262	
	نسبة التطور	-0,7%	-35%	-8%	-29%	0	3%	

*** دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.**

ملاحظة :تعود نسب التطور(2021/2022) السلبية بالنسبة للمهمة إلى الفصل بين مهمتي الشؤون المحلية و البيئة سنة 2022

بيان وتفسير أهم التطورات التي طرأت على الميزانية مع توضيح الدواعي والأسباب :

إن أهم ما يميز مشروع ميزانية 2022 و إطار النفقات متوسط المدى هو التطور المنتظر في الإعتمادات المرصودة لنشاط التصرف في النفايات و هو من اهم الأنشطة التي ينجزها برنامج البيئة و التنمية المستدامة حيث إرتفعت الإعتمادات من 23.7 م د سنة 2021 إلى 49,5 م د سنة 2022 أي بزيادة تقدر بـ 25,8م د ستخصص أساسا للنهوض بقطاع التصرف في النفايات و خاصة النفايات المنزلية و ما شابهها عبر إنجاز عديد الإستثمارات .كما تم الترفيع في الإعتمادات المخصصة للإرتقاء بجودة خدمات التطهير و ذلك قصد المساهمة في تحقيق الهدف الإستراتيجي المتمثل في النهوض بجودة الحياة بالوسطين الحضري و الريفي.

ب- توزيع ميزانية المهمة حسب البرامج والأنشطة

جدول عدد 2:
توزيع ميزانية المهمة لسنة 2022 حسب البرامج والأنشطة
(اعتمادات التعهد)

الوحدة:ألف دينار

البيان	ق م 2021	تقديرات 2022	نسبة التطور 2021/2022
البرنامج 1: البيئة و التنمية المستدامة	306 803		
النشاط1:دعم سياسة البيئة و التنمية المستدامة	119 520	3 598	-97%
النشاط2:تحسين جودة الحياة	**23 295**	6 000	74%
النشاط 3:المحافظة على التنوع البيولوجي و التغيرات المناخية	2 095	1 405	33%
النشاط 4: المحافظة على الموارد الجينية	2 565	2 915	-14%
النشاط 5: التنمية المستدامة	1 505	1 340	11%
النشاط 6:التصرف في المياه المستعملة	108 000	225 700	109%
النشاط 7:التصرف في النفايات	7 096	49 500	-596%
النشاط 8:المراقبة و المتابعة و الوقاية من التلوث	23 819	19 810	17%
النشاط9 :حماية الشريط الساحلي و المنظومات البيئية البحرية	13 925	22 350	-60%
النشاط A: نقل و أقلمة و تجديد التكنولوجيا الخضراء	4 983	5 460	-10%
البرنامج 9: القيادة و المساندة	11 567		
النشاط1:القيادة	2 652	1 264	52%
النشاط2:اللوجستيك	3 406	4 177	-23%
النشاط 3:التصرف في الموارد البشرية	5 509	6 131	-11%
المجموع	318 370	349 650	-10%

جدول عدد 3:
توزيع ميزانية المهمة لسنة 2022 حسب البرامج والأنشطة
(اعتمادات الدفع)

الوحدة:ألف دينار

البيان	ق م 2021	تقديرات 2022	نسبة التطور 2021/2022
البرنامج 1: البيئة و التنمية المستدامة			
النشاط1:دعم سياسة البيئة و التنمية المستدامة	119 520	3 598	-97%
النشاط2:تحسين جودة الحياة	**23 295**	6 000	74%
النشاط 3:المحافظة على التنوع البيولوجي و التغيرات المناخية	1 105	1 405	-27%
النشاط 4: المحافظة على الموارد الجينية	2 400	2 915	%21-
النشاط 5: التنمية المستدامة	970	1 100	%13-
النشاط 6:التصرف في المياه المستعملة	108 000	225 700	%109-
النشاط 7:التصرف في النفايات	6 796	49 500	%628-
النشاط 8:المراقبة و المتابعة و الوقاية من التلوث	19 737	20 710	%5-
النشاط9 :حماية الشريط الساحلي و المنظومات البيئية البحرية	13 925	22 350	% 60-
النشاط A: نقل و أقلمة و تجديد التكنولوجيا الخضراء	1 250	5 460	%337-
البرنامج 9: القيادة و المساندة			
النشاط1:القيادة	2 312	1 264	%45
النشاط2:اللوجستيك	3 761	3 867	%3-
النشاط 3:التصرف في الموارد البشرية	5 494	6 131	%12-
المجموع	308 565	350 000	%13-

ت- إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024)

دول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024):

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2020	ق م 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
نفقات التأجير	44 990	**55 100**	36 000	37 079	38 191
نفقات التسيير	7 916	**9 941**	6 050	2 231	6 417
نفقات التدخلات	749 316	**1 132 559**	295 350	295 350	350 295
نفقات الاستثمار	114 618	**32 400**	12 600	12 600	12 600
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**916 840**	**1 230 000**	**350 000**	**351 260**	**352 558**

تحليل الفوارق :

يلاحظ انه بالنسبة لتقديرات الإعتمادات المبرمجة لسنة 2022 شهدت تراجعا كبيرا مقارنة بسنة 2021 خاصة بالنسبة لنفقات التسيير و التدخلات و الإستثمار و ذلك بإعتبار أن التحوير الوزاري الذي وقع بتاريخ 11 أكتوبر 2021 ، أدخل تغييرا على مهمة البيئة و الشؤون المحلية سابقا حث تم فصل مهمة البيئة عن مهمة الشؤون المحلية و البيئة كما تم إلحاق برنامج الشؤون المحلية بمهمة الداخلية و بالتالي أصبحت الميزانية تقتصر فقط على برنامج البيئة و التنمية المستدامة و برنامج القيادة و المساندة .

جدول عدد 5:

إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024) :

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة:ألف دينار

البيان	إنجازات 2020	ق م 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
البرنامج 1: البيئة و التنمية المستدامة	417 871	296 998	338 738	339 727	340 746
البرنامج 9: القيادة والمساندة	**9 616**	**11 367**	**11 262**	11 533	11 812
المجموع	**427 487**	**308 365**	**350 000**	**351 260**	**352 558**

البرنامج عدد 1: البيئة و التنمية المستدامة

رئيس البرنامج:

السيد لطفي بن سعيد

تاريخ التسمية : 31 أوت 2020

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1.1-تقديم إستراتيجية البرنامج :

يهدف برنامج البيئة والتنمية المستدامة إلى ترسيخ مفاهيم ومبادئ حماية البيئة والتنمية المستدامة في السياسات القطاعية والمخططات الوطنية والجهوية والمحلية ودعم الاقتصاد الأخضر ، والمساهمة في تحسين ظروف العيش والارتقاء بجودة الحياة وذلك عبر تحسين جودة الخدمات الحضرية مثل التطهير والتصرف في النفايات والنهوض بأوضاع النظافة والعناية بالجمالية الحضرية و مقاومة التلوث بجميع أشكاله. كما يرمي إلى المحافظة على التنوع البيولوجي و حماية المنظومات الطبيعية و تثمينها وترشيد استغلال الموارد الطبيعية والعمل على الحد من ظاهرة التصحر وتدهور الأراضي والمساهمة في الحد من المخاطر البيئية والتأثيرات السلبية للكوارث وللتغيرات المناخية.

و يعمل هذا البرنامج على تكريس التزامات الدولة التونسية ضمن الاتفاقات الدولية: الاتفاقية الأممية للتنوع البيولوجي والاتفاقية الأممية لمقاومة التصحر والاتفاقية الأممية للتغيرات المناخية (اتفاق باريس) والإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد 2020 .و تجسيم الأهداف الأممية للتنمية المستدامة في أفق 2030 التي تبنتها تونس منذ 2015 .

كما يندرج برنامج البيئة والتنمية المستدامة في إطار تكريس توجهات مخطط التنمية 2021-2026 و المتمثلة في:

- تطوير الاقتصاد الأخضر كضامن للتنمية المستدامة
- تحسين جودة الحياة
- حماية الثروة الطبيعية
- حماية البيئة و المحيط

كما يجسم التوجهات الكبرى الواردة ضمن الدراسات الاستراتيجية وخاصة الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة في أفق 2020 والإستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأخضر والإستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي.

إن تشخيص واقع البرنامج يمكن من إبرازعدة نقاط قوة من شأنها أن تساهم في بلوغ الأهداف المرسومة، نذكر منها بالخصوص:

- الاطر الاستراتيجية وبرامج العمل وخطط العمل المتوفرة في مختلف مجالات البيئة والتنمية المستدامة (ترسيخ دعائم التنمية المستدامة، جودة الحياة بالوسط الحضري والريفي، المحافظة على الأوساط الإيكولوجية والتنوع البيولوجي ومكافحة التصحر وتدهور الأراضي، التأقلم والحد من تأثيرات التغيرات المناخية ومن الكوارث، ...).
- ارساء عدة مسارات للتنمية المستدامة: التربية من أجل التنمية المستدامة، البناءات المستدامة، الشراءات المستدامة، الأجندا 21 الوطنية والجهوية والمحلية.

في مقابل ذلك هناك العديد الإشكاليات البيئية التي كان لها تأثير سلبي على صحة المواطن والمحيط والتي تتمثل خاصة في تدهور المحيط في الأوساط الحضرية والريفية وتراجع العناية بالجمالية الحضرية والمساحات الخضراء وكذلك زيادة التلوث البيئي المتأتي خاصة

من الأنشطة الصناعية وذلك ناتج بالأساس عن عدم نجاعة المنظومة الحالية للتصرف في النفايات ومنظومة الوقاية والرقابة البيئية: وهو ما يفسر تعدد المخالفات والاعتداءات على البيئة وتدهور التنوع البيولوجي وتزايد المخاطر الناتجة عن التغيرات المناخية. كما يلاحظ ضعف كبير على مستوى إدماج آليات و مفاهيم حماية البيئة و التنمية المستدامة في مختلف القطاعات. ومن أهم نقاط الضعف:

- إطار مؤسساتي وقانوني في حاجة للدعم خاصة من خلال احياء وتفعيل اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة وتفعيل الهيئة العليا للتنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة.
- ضعف على مستوى تبني بعض الأطراف لمبادئ ومناهج التنمية المستدامة.
- عدم مصادقة الحكومة على عدة استراتيجيات ذات العلاقة بالتنمية المستدامة ومنها الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الاخضر.
- محدودية الموارد البشرية وبالتالي هنالك ضرورة ملحة للانتدابات الجديدة

وهناك عديد الفرص التي يتعين إستثمارها في مجال البيئة و التنمية المستدامة ونخص بالذكر فرص التعاون مع عدة برامج ومؤسسات ومنظمات على المستوى الاقليمي والدولي على غرار برنامج الأمم المتحدة للبيئة PNUE وخطة عمل المتوسط PAM واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة ESCWA والبنك العالمي والصندوق العالمي للبيئة والوكالة الفرنسية للتنمية والوكالة الفنية الألمانية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والاتحاد الأوروبي وغيرها.

تم ضبط المحاور الإستراتيجية لبرنامج البيئة والتنمية المستدامة انطلاقا من الاستراتيجيات القطاعية في المجال البيئي وخاصة الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والإستراتيجية الوطنية للبيئة ما بعد 2020 ومخططات العمل الوطنية المعنية بحماية البيئة والتنوع البيولوجي ومكافحة التصحر والاقتصاد الأخضر والتغيرات المناخية وكذلك التوجهات الإستراتيجية لمخطط التنمية 2016-2020 و التعهدات الدولية و خاصة الأهداف الأممية للتنمية المستدامة في أفق 2030.

المحور رقم 1: المساهمة في تحسين جودة الحياة بالوسط الحضري والريفي

سيتم العمل على تحسين جودة الحياة في الوسطين الحضري والريفي من خلال تطوير خاصة المجالات التالية :

تحسين الجمالية الحضرية: ستتركز التدخلات خلال الفترة القادمة على النهوض بالبيئة الحضرية من خلال دعم مجهودات الجماعات المحلية في مجال إحداث وتهيئة وصيانة المساحات الخضراء وتحسين الجمالية الحضرية والعناية بجمالية المدن والتجمعات السكنية بمتابعة وتطوير برامج إحداث الفضاءات الخضراء بجل المدن والتجمعات السكنية وتعهد المناطق الخضراء والمنتزهات الحضرية الموجودة وتهيئة الشوارع الرئيسية والعمل على ضمان جودة الخدمات الحضرية كالنظافة والتطهير و التصرف في النفايات وجمالية المدن والقرى و مقاومة الإزعاجات.

تطوير التصرف في النفايات: أدى النمو الديمغرافي الذي عرفته تونس خلال السنوات الأخيرة إلى تغير في نمط الاستهلاك وتطور مستوى عيش المواطن مما تسبب في تزايد الكميات المنتجة من النفايات وتنوعها وتفاقم مظاهر التلوث. ولتفادي الأضرار المترتبة عن النفايات على الوسط الطبيعي وجودة الحياة، تم اتخاذ العديد من الإجراءات ووضع عدة آليات من شانها تحسين التصرف في النفايات وخاصة

العمل على تطوير المنظومة الحالية للتصرف في النفايات وذلك من خلال الفـرز والتثمين والرسكلة مما يساهم في إحداث أنشطة اقتصادية جديدة تشغل وتوفر مداخيل إضافية وتضمن نجاعة أفضل لهذه المنظومة وتقليص إنتاج النفايات عند المصدر ومضاعفة طاقة معالجة النفايات المنزلية والمشابهة وتحسين التصرف في النفايات الصناعية والخاصة وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجالات جمع النفايات وتثمينها ورسكلتها.

الإرتقاء بجودة خدمات التطهير: يعتبر قطاع التطهير من أهم القطاعات ذات الأولوية بالبلاد التونسية وذلك نظرا للدور الذي يلعبه في المحافظة على الصحة وتحسين جودة الحياة وحماية البيئة من مختلف مظاهر التلوث المائي. وسعيا لتطوير هذه المنظومة سيتم العمل على الترفيع في نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير بالجهات ذات النسب المنخفضة وتعميم خدمات التطهير وتحسين نسبة الربط بالمدن المتبناة من طرف الديوان الوطني للتطهير والنهوض بالتطهير بالأحياء الشعبية والمناطق الريفية ذات السكن المجمع. كما سيتم العمل على تحسين نوعية المياه المعالجة وذلك بتأهيل وتوسيع محطّات التطهير التي هي في طور الاستغلال ومقاومة التلوث الصناعي السائل وذلك عبر إحداث محطات تطهير متخصصة في معالجة المياه المستعملة الصناعية وتطوير التصرف في الحمأة وتثمينها مع تنمية إعادة استعمال المياه المعالجة في مختلف المجالات التنموية بالتنسيق مع الأطراف المتدخّلة .

الوقاية و الحد من التلوث الصناعي: قصد الحد من التلوث الصناعي ستعمل الوزارة على تأهيل قطاع الصناعة والتوجه نحو الإنتاج النظيف واعتماد كلفة تدهور البيئة والموارد الطبيعية ضمن المقاربات الاقتصادية في إطار نظرة اقتصادية شاملة وإزالة التلوث واستصلاح وتهيئة المواقع الملوثة ذات الأولوية وتحسين نوعية الهواء والمحافظة عليها خاصة بالوسط الحضري والعمل على تطوير الطاقات النظيفة للحد من تلوث الهواء. كما سيتم العمل على تطوير الآليات والإجراءات والطرق المتعلقة بالمراقبة والوقاية من تدهور الوسط الطبيعي والحد والتخلص من النفايات والإفرازات الملوثة وتدعيم شبكات رصد ومتابعة حالة الأوساط والنظم الطبيعية (شبكة رصد حالة الموارد والأوساط المائية والتربة والسواحل والهواء والغابات ...) والعمل على التخفيض من الافرازات الملوثة الناجمة عن الأنشطة الصناعية بالأقطاب الصناعية الكبرى التي تمثل أكثر من 80 بالمائة من مصادر التلوث الصناعي والتصرف الرشيد والمستدام في المواد الكيميائية الخطرة والالتزام بمقتضيات الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة (بازل –روتردام – ستكهولم) إضافة إلى دعم الجانب التشريعي والترتيبي والقانوني في مجال مقاومة التلوث الصناعي.

المحور رقم 2: المحافظة على الأوساط الطبيعية والتنوع البيولوجي ومكافحة التصحر وتدهور الأراضي:

ـ المحافظة على التنوع البيولوجي و الأوساط الطبيعية :

يمثل التنوع البيولوجي تنوع عالم الأحياء على جميع المستويات سواء منها النباتية او الحيوانية او غيرها بما في ذلك الأنواع والتنوع الجيني داخل الأنواع والمنظومات الإيكولوجية بمختلف أنواعها بما في ذلك المنظومات الغابية والجبلية والصحراوية والبحرية والجزر والمناطق الرطبة والمحميات الطبيعية والمشاهد والفضاءات الطبيعية.

و تجدر الإشارة إلى ان التنوع البيولوجي بتونس، رغم ثرائه وتنوعه وأهميته، إلا انه يتعرض إلى عدة تهديدات تؤدي إلى تدهور المنظومات الطبيعية البرية والبحرية وانقراض عدة أنواع حيوانية و نباتية. و يرجع ذلك إلى عدة عوامل من أبرزها العوامل المناخية على غرار الجفاف و التصحر و الكوارث

الطبيعية و التغيرات المناخية، بالإضافة إلى عدة عوامل ذات طابع بشري على غرار التلوث والاستغلال المفرط للغطاء النباتي و خاصة من خلال الرعي الجائر و عدم احترام التداول الزراعي و تغيير صبغة الأراضي الفلاحية و تحويلها إلى مناطق شبه حضرية او صناعية او إلى مناطق سياحية و استيراد أصناف اجنبية غير متأقلمة مع المناخ التونسي ازاحت نوعا ما الأصناف المحلية وغيرها.
و قد أعدت الوزارة عدة دراسات في هذا المجال و من أهمها الدراسة الوطنية حول التنوع البيولوجي التي تم إعدادها سنة 1998 و تحيينها سنة 2008 و سنة 2014 وسنة 2018 و قد مكنت هذه الدراسة من جرد لكل مكونات الثروة البيولوجية المتوفرة بالبلاد التونسية، بالإضافة إلى جرد كل المنظومات البيئية و الإيكولوجية.

وقد أقرت الاتفاقية الدولية للتنوع البيولوجي هدف أممي يتعلق بالتقليص من تدهور مكونات التنوع البيولوجي والذي أقرته وتبنته الأمم المتحدة بمناسبة قمة آلأرض الثانية التي انعقدت بجوهانسبورغ سنة 2002. وتمت بلورة خطة استراتيجية أممية 2011-2020 للمحافظة على التنوع البيولوجي تتمحور حول 20 هدفا. و في هذا الإطار، قامت الوزارة بملاءمة الإستراتيجية الوطنية مع الخطوط العريضة لهذه الإستراتيجية الأممية وتم اعتماد استراتيجية وخطة عمل وطنية حول التنوع البيولوجي 2018-2030 تتضمن 5 أولويات تتفرع إلى 15 هدف استراتيجي و 40 نتيجة و 48 إجراء (عملية).

لذا فإن المحافظة و حمايـة التنـوع البيولوجي ومواصلـة الأدوار والخدمات التـي تقـوم بهـا النظـم الإيكولوجيـة والتصرف المستدام في الموارد البيولوجية يعتبر مسألة جوهرية لتحقيق استدامة التنمية هذا بالإضافة إلى التقليص من مخاطر الكوارث والأمراض.

في هذا الإطار ستسهر الوزارة على المحافظة على عناصر التنوع البيولوجي بطريقة مستدامة (التنـوع البيولوجـي الغابـي، والمناطق الجافـة الصحراويـة، والنظـم الفلاحيـة، والواحات والمناطق الرطبة البرية والبحرية و الساحلية.....) وتحسين مناعة وصمود النظم الإيكولوجية وتعزيز دورها المنظوماتي وتثمينها في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وكذلك تحسين التصرف وإدماج النظم الغابية والأوساط الجافة والصحراوية والمنظومات الواحية والمناطق الرطبة ضمن القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مردوديتها.

-مكافحة التصحر وتدهور الأراضي:

إن ظاهرة التصحر وتدهور الأراضي وخاصة الزراعية يأثر سلبا على حياة الملايين من البشر في الوقت الراهن ويؤدي إلى تدني إنتاجيتها مما يشكل تهديدا للأمن الغذائي العالمي و جودة الحياة وفي تونس تؤثر هذه الظاهرة على قرابة 75% من التراب الوطني بتفاوت ما بين مناطق شديدة التدهور ومتوسطة التدهور وضعيفة التدهور. كما أن معالجة هذه الظاهرة أصبح أكثر شمولية نتيجة العلاقة القائمة بين المسائل الاجتماعية والاقتصادية وكذلك المواضيع البيئية الهامة وهي التغيرات المناخية والتنوع البيولوجي.، حيث أثبتت الدراسات مدى تأثير التغيرات المناخية وظاهرة تدهور الأراضي الزراعية، وتملّح التربة والاستغلال المفرط للمياه، على التنوع البيولوجي.

كما تتعرض المزيد من الأراضي لظاهرة التصحر وقد وضعت الأمم المتحدة اتفاقية لمكافحة التصحر التي دخلت حيز التنفيذ في ديسمبر عام .1996واعتمدت تونس، التي انضمت للمعاهدة الأممية في 1995 برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر.
كما أن تونس طرف في الاتفاقية الأممية لمكافحة التصحر وتقوم بتنسيق الجهود على المستوى الوطني والإقليمي والدولي والعمل على تطبيق ما جاءت به الاتفاقية من مبادئ.

كما أن الوزارة هي نقطة اتصال الاتفاقية الأممية لمكافحة التصحر وهي همزة وصل بين ما يحدث على المستوى الدولي (قرارات مؤتمرات الأطراف للاتفاقية وكل الإجراءات التي لها علاقة بذلك) وما يحدث على المستوى الوطني وإيصال المعلومة على المستويين.

تم تحيين الإستراتيجية الوطنية 2018-2030 لمقاومة التصحر وبرنامج عملها والتي تم اعتمادها من قبل مختلف الهياكل المتدخلة خلال اجتماع الخامس للمجلس الوطني لمقاومة التصحر المنعقد خلال شهر أفريل 2019، وفيما يلي أهم الأولويات في مجال مقاومة التصحر:

- المساهمة في المحافظة على الغطاء النباتي وتطويره ودعم برامج الحد من التصحر والرعي الجائر مع اعتبار الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية للسكان المحليين.
- تشخيص الآليات الكفيلة بتقليص تأثيرات التغيرات المناخية على العديد من الأنشطة الاقتصادية على غرار القطاع الفلاحي.
- -المحافظة على أديم الأرض والتصرف المستديم في التربة

-حماية المنظومات البيئية الساحلية والبحرية:

سيتم العمل على حماية الفضاءات والمنظومات البيئيّة الطبيعيّة بالشريط الساحلي ومراقبة التصرّف في هذه المنظومات والفضاءات والملك العمومي البحري، و تعزيز أنماط التصرف التشاركي في المناطق الحساسة مع تثمين أفضل للمناطق الطبيعية الساحلية و البحرية وحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري ومن التغيرات المناخية من خلال التقنيات التقليدية والتقنيات الحديثة واللينة الملائمة للبيئة. كما سيتم العمل على تحسين الواجهات البحرية وتثمين المناطق المتاخمة للشواطئ وخلق فضاءات عموميّة للتنزه والترفيه وتهيئة مناطق خضراء وتثمين المشاهد الطبيعية وتوفير التجهيزات اللازمة وتوفير ظروف ملائمة وتحسين جودة الحياة بعدد من الشواطئ العمومية والشواطئ المتاخمة للمناطق السياحية وتدعيم التصرف المندمج في المناطق الحساسة المعنية قصد المحافظة على خصائصها الإيكولوجية و تثمينها اقتصاديا واجتماعيا وذلك في إطار شراكة مع المصالح المركزية والجهوية وكذلك الجمعيات غير الحكومية اضافة إلى حماية السباخ حتى تقوم بدورها في التوازن البيئي والإيكولوجي وتثمينها وتهيئتها.

- التأقلم والحد من تأثيرات التغيرات المناخية ومن الكوارث

في اطار الحد من تأثيرات التغيرات المناخية ستعمل الوزارة على دعم القدرات الوطنية لتنفيذ المساهمات المحددة وطنيا بموجب اتفاق باريس حول المناخ والمساهمة في المجهودات الدولية للتخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة والتأقلم مع التغيرات المناخية وتقديم الدعم والمساندة الفنية للقطاعات المعنية لإنجاز دراسات الحساسية للتغيرات المناخية وإعداد البرامج الخاصة بالتخفيف من الانبعاثات الغازية، و كذلك السعي إلى إدراج التغيرات المناخية ضمن استراتيجيات وخطط التنمية القطاعية، وتقييم ومتابعة البرامج والمشاريع في مجال التخفيف والتأقلم وتقدم تنفيذ الالتزامات الوطنية بموجب المساهمات المحددة وطنيا (INDCs) واتفاق باريس.
بالإضافة إلى إرساء منظومة دائمة لليقظة والمتابعة وتقديم الدعم لمختلف القطاعات والمتدخلين في مجال استغلال اليات الدعم الفني والتمويلات على المستويات الدولية والإقليمية والثنائية.

وكي يتسنى التقليص من وقع الكوارث الطبيعية لا سيما تواتر الفيضانات والجفاف سيتم العمل على تدعيم القدرات الوطنية لرصد المخاطر الطبيعية و تعزيز الإنذار المبكر للتوقي من الكوارث و الحد من

آثارها ووضع وتدعيم خطط للتصرف في الكوارث الصناعية والتكنولوجية مع مواصلة إعداد الاستراتيجية وبرنامج العمل الوطني للحد من مخاطر الكوارث.

المحور رقم 3 : المساهمة في ترسيخ مسارات التنمية المستدامة

التنمية المستدامة هي منوال تنموي يقوم على تحقيق التوازن بين الحفاظ على البيئة و حمايتها من ناحية و تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من ناحية أخرى.

التنمية المستدامة كمفهوم يعزز التوازن بين الأبعاد الاقتصادية و البيئية و الاجتماعية و ذلك بهدف تحسين نوعية إطار عيش الإنسان و تعزيز التدبير المستدام للموارد الطبيعية ،و تشجيع الأنشطة الاقتصادية التي تحترم البيئة.

وقد أقر مؤتمر ريو ديجانيرو عام 1992 المبدأ الرابع و هو لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل حماية البيئة جزء لا يتجزأمن عملية التنمية و لا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها . و في هذا الإطار و قصد ترسيخ دعائم التنمية المستدامة فإنه من الضروري العمل على **إدماج مبادئ و مقربات التنمية المستدامة على مستوى السياسات العمومية و الإستراتيجيات والتخطيط و ضمن العمليات الإنمائية** و ترتكز الإستراتيجية القطاعية للتنمية المستدامة على المسارات التالية :

-التخطيط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة: من خلال تمشي يعتمد تعزيز اللامركزية في تثبيت مقومات التنمية المستدامة والحث على تحقيق مواصفات المدن المستدامة والمحافظة على البيئة والنهوض بجودة الحياة والتأسيس لديمقراطية محلية تولي البعد البيئي الأهمية اللازمة في مجال التخطيط على المستوى المحلي وفق ما نص عليه الفصل عدد 139 من دستور الجمهورية التونسية الصادر بتاريخ 26 جانفي 2014 والذي ينص على "تعتمد الجماعات المحلية آليات الديمقراطية التشاركية ومبادئ الحوكمة المفتوحة لضمان إسهام أوسع للمواطنين والمجتمع المدني في إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية ومتابعة تنفيذها طبقا لما يضبطه القانون" وما نصت عليه مجلة الجماعات المحلية.

-النهوض بالتربية من اجل التنمية المستدامة: يهدف هذا التوجه إلى تكوين أجيال واعية بأهمية التنمية المستدامة من خلال إرساء برنامج تربوي يستهدف بالأساس الأطفال والتلاميذ بالمؤسسات التربوية بالتعاون مع الوزارة المشرفة على قطاع التربية. ويهدف هذا البرنامج إلى نشر ثقافة البيئة والتنمية المستدامة النظامية وغير النظامية لدى الناشئة بالمؤسسات التربوية وذلك من خلال تحيين البرامج البيداغوجية لتتماشى مع المتغيرات الجديدة وكذلك تغيير السلوك في اتجاه العناية بالبيئة والتفاعل الميداني والتطبيقي مع المسائل ذات العلاقة بالبيئة والتنمية المستدامة. والعمل على تغيير السلوكيات في اتجاه المحافظة على البيئة ونشر الوعي البيئي والتفاعل مع القضايا ذات العلاقة بمحدودية الموارد الطبيعية.

-التشجيع على أنماط الإنتاج و الاستهلاك المستدامة: ظهرت فكرة "أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة" مع مؤتمر قمة الأرض بريودي جانيرو سنة 1992 ضمن المحور الرابع للأجندا 21 العالمية، ثم تم في مؤتمر جوهانزبورغ سنة 2002 الإتفاق على أن الحد من الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والإستهلاك مع حماية الموارد الطبيعية وحسن التصرف فيها تعتبر من الشروط الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وقد كان ملتقى الخبراء الدوليين (فريق العمل الدولي) المنعقد سنة 2003 بمراكش نقطة الإنطلاق الحقيقية التي حددت مسار تنمية أنماط الإستهلاك والإنتاج المستدامة حيث أفضى "مسار مراكش"، إلى تسجيل انطلاق إعداد مخططات إطارية عشرية على مستوى عدد من الدول وقد تركزت المواضيع ذات الأولوية حول: الطاقة، المياه، التنمية الحضرية والتنمية الصناعية.

-النهوض بالشراءات العمومية المستدامة: ويتمثل التعريف المعتمد رسميا من طرف فريق العمل الدولي حول الشراءات العمومية المستدامة في ما يلي: "الشراءات العمومية المستدامة هي مسار يؤهل المؤسسات لتلبية حاجياتها من الخيرات والخدمات والأشغال وغيرها من المتطلبات الأخرى بشكل يأخذ بعين الاعتبار دورة حياة المنتج وكذلك المنافع التي تستفيد منها المؤسسات وعموما الاقتصاد والمجتمع مع تقليص حجم الأضرار التي يمكن أن تمس بالبيئة". ومن هنا تبرز العلاقة الوثيقة بين أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة والشراءات العمومية المستدامة باعتبار الدور الريادي للدولة في أن تكون مثالا يحتذى به و ينسج على منواله القطاع الخاص. ويرمي هذا المسار إلى وضع الإطار العام للشراءات العمومية المستدامة عبر تنفيذ المخطط الوطني للشراءات العمومية المستدامة الذي يتم تحيينه بصفة دورية (كل خمس سنوات مثلا)، مما سيمكن من تيسير اختيار القطاعات ذات الأولوية وإبراز التوجهات المستقبلية من أجل تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

- الحد من التدهور البيئي الناجم عن أنماط استهلاك وإنتاج غير مستدامة،
- النهوض بالتكنولوجيات النظيفة وتشجيع المبادرات النموذجية بأهم قطاعات الإنتاج باعتماد الطاقات المتجددة والحد من استنزاف الموارد الطبيعية على المياه والأراضي الفلاحية أو الغابية،
- تقوية القدرات الجهوية والمحلية في مجال الشراءات العمومية المستدامة في إطار تكريس مبدأ اللامركزية والحكم الرشيد وفقا للمبادئ التي أتت بمجلة الجماعات المحلية وتناغما مع تحقيق أهداف الأجندا الأممية لسنة 2030.

وانطلاقا من التشريع الحالي المتعلق بالصفقات العمومية واستئناسا بالتوجهات الدولية في خصوص الشراءات العمومية المستدامة وفي إطار متابعة تنفيذ الأهداف الأممية للتنمية المستدامة وخاصة في جزئها المتعلق بالشراءات العمومية المستدامة (تندرج في إطار تحقيق الهدف عدد 12 المتعلق بنظم الاستهلاك والإنتاج المستدامة)، قامت الوزارة بإعداد مخطط وطني للشراءات العمومية المستدامة وتم تحيينه للفترة 2019-2023 واقتراح تعديل بعض فصول الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية.

-النهوض بالاقتصاد الأخضر كضامن للتنمية المستدامة: سعيا لترسيخ مقومات التنمية المستدامة، يتم العمل على تعزيز مقومات الاقتصاد الأخضر إلى أفق 2030 وذلك باعتماد أحدث المقاربات الاقتصادية المتعارف عليها عالميا والتي التزمت المجموعة الدولية بشأنها من خلال الوثيقة النهائية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستديمة ريو + 20 لسنة 2012 "المستقبل الذي نصبو إليه" وبالخصوص التحول نحو الاقتصاد الأخضر في إطار القضاء على الفقر. للغرض، تم إعداد خارطة طريق وطنية للاقتصاد الأخضر تتضمن جملة من الدراسات والبرامج ومخططات العمل التي ترمي إلى التأسيس لخيار الاقتصاد الجديد.

-التشجيع على البناءات المستدامة: يتمثل المشروع في القيام تنفيذ عناصر خطة العمل الأفقية منها والقطاعية المنبثقة عن الدراسة حول البناءات المستدامة ومواصفات البناء الإيكولوجي بتونس والتي تهدف إلى ترسيخ تبني معايير الجودة البيئية العالية للبناءات من مختلف المتدخلين في قطاع البناء من ناحية والنهوض بالبناء المستدام بصفة عامة من جهة أخرى

-النهوض بالمدن المستدامة: تمثل المدن التونسية اليوم بما تشهده من تطور عمراني و بما تساهم به في الناتج المحلي الإجمالي على الصعيد الوطني دعامة اساسية في منظومة التنمية المستدامة . ويعتبر برنامج المدن المستدامة أحد المسائل الهامة المرتبطة بخيارات تونس الاستراتيجية من أجل تحقيق النقلة النوعية المرتقبة على مستوى جودة حياة المواطنين، و منها تطوير المجال الحضري بما يضمن تحقيق المعادلة بين التصرف الناجع في الموارد الطبيعية والتطلعات

المتزايدة للتونسيين من حيث تحسين أطر العيش على غرار توفير العمل اللائق و تطوير الخدمات الصحية والترفيهية وتيسير ظروف التنقل والمشاركة في الحياة الثقافية والأنشطة الرياضية.

مع الإشارة إلى ان إرساء أسس إستدامة المدن التونسية يستدعي إستنباط أساليب جديدة للبناء المستدام تدمج التصور الإيكولوجي للبناءات و أنماط ترشيد إستهلاك الطاقة و الماء والتصرف الناجع في النفايات .

2.1 تقديم خارطة البرنامج :

هناك عدة هياكل تساهم في تنفيذ الأنشطة المبرمجة في إطار برنامج البيئة والتنمية المستدامة و كذلك في تحقيق الأهداف المنشودة تتمثل في ثلاثة وحدات عملياتية وهي الإدرة العامة للتنمية المستدامة والإدارة العامة للبيئة وجودة الحياة ومؤسسة عمومية إدارية و هي البنك الوطني للجينات . بالإضافة إلى ذلك هناك عدة فاعلين عموميين و هي المؤسسات و المنشآت العمومية الراجعة بالنظر لإشراف الوزارة الآتي ذكرها :

-الديوان الوطني للتطهير
-الوكالة الوطنية لحماية المحيط
-الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات
-وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي
-مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة ،

بالإضافة إلى مساهمة الجمعيات والمنظمات غير الحكومية العاملة في المجال البيئي والتنمية المستدامة .

2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء:

تتمثل أهداف برنامج البيئة والتنمية المستدامة في ما يلي:

الهدف الاستراتيجي 1: المساهمة في ترسيخ وتدعيم مقومات التنمية المستدامة

الهدف الاستراتيجي 2: المساهمة في النهوض بجودة الحياة و تحسين إطار العيش بالوسطين الحضري و الريفي

الهدف الاستراتيجي 3: المحافظة على التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية و تثمينها

وفي ما يلي تقديم كل هدف بصفة منفصلة وربطه بإستراتيجية البرنامج وبمؤشرات الأداء الخاصة به:

الهدف الاستراتيجي 1: المساهمة في ترسيخ وتدعيم مقومات التنمية المستدامة

تقديم الهدف: يتم تجسيم هذا الهدف من خلال العمل على:

- اعداد ومتابعة تنفيذ برنامج التربية البيئية والتربية من أجل التنمية المستدامة بالتعاون مع وزارة التربية والأطراف الأخرى المعنية
- متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.
- ارساء التخطيط التشاركي للتنمية المستدامة على المستويات الوطنية والجهوية والمحلية.
- تجسيم وتطوير برنامج وشبكة المدن المستدامة.
- النهوض بمسار البناء المستدام بالتعاون مع الأطراف المتدخلة.
- ارساء التقييم الاستراتيجي البيئي للسياسات العمومية والمخططات والبرامج والمشاريع الكبرى الوطنية منها والجهوية.
- ارساء منظومة لرصد وتحليل ومتابعة التغيرات والمستجدات المحلية والاقليمية والدولية في المجالات العلمية والتكنولوجية والقانونية المتعلقة بحماية البيئة واستدامة التنمية.
- رصد ومتابعة المؤشرات ذات العلاقة بأهداف التنمية المستدامة ووضع منظومة معلوماتية للغرض ومتابعتها.
- متابعة تنفيذ الأجندا الأممية للتنمية المستدامة على المستوى الوطني بالتعاون مع كل الاطراف المتدخلة وطنيا ودوليا.
- العمل على تبني منوال تنموي بديل وإدماجي وذلك بواسطة التأسيس لمقاربة جديدة
- الإحاطة بباعثي المشاريع الذين يرغبون في الاستثمار في مجال الاقتصاد الدائري أو الاقتصاد الأخضر أو الاقتصاد الأزرق أو الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- المساهمة في تقوية قدرات الشركات والمؤسسات قصد توجيه نظم استهلاكها وإنتاجها نحو الاستدامة والنهوض بالمسؤولية المجتمعية لديها.

- تعزيز منظومة الشراءات العمومية المستدامة في تحقيق التحول نحو المنوال التنموي الجديد والبديل وذلك بالتعاون مع كافة الأطراف المتدخلة.

- **تقديم المؤشرات:**

- **المؤشر عدد 1.1.1:** نسبة البلديات التي تمت مصاحبتها في إعداد المخطط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة.

تعريف المؤشر و علاقته بالهدف :
هذا المؤشر يعكس مدى انخراط الجماعات المحلية (البلديات) وعدد 350 في مسار التخطيط التشاركي المحلي وهو مسار يتم إعداده من قبل جميع المتدخلين في التنمية المحلية بصفة تشاركية.و هو يمثل إحدى الآليات التي تمكن من إدماج مقومات الاستدامة في المخططات التنموية المحلية .حيث أنه يترجم حاجيات المدينة أو القرية من التنمية التي تراعي الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية من خلال تخطيط تشاركي محلي تنفيذا لما جاءت به مجلة الجماعات المحلية و من ثم فهو يساهم في ترسيخ مقومات إستدامة التنمية على المستوى المحلي.

✓ **انجازات وتقديرات المؤشر 1.1.1**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	ق م	تقديرات		
		2020	2021	2022	2023	2024
المؤشر عدد **1.1.1**: نسبة البلديات التي تمت مصاحبتها في إعداد المخطط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة	نسبة	% 08	% 10	% 12	% 14	% 16

تحليل و توضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تم ضبط تقديرات المؤشر على مدى متوسط بالإعتماد على تمشي مرحلي يتمثل في المصاحبة الفنية لعدد 6 بلديات سنويا في إعداد المخطط التشاركي المحلي خلال مختلف مراحل مسار التخطيط التشاركي المحلي.

- **المؤشر 2.1.1: عدد المنتفعين ببرنامج دعم القدرات في مجال إرساء مسار التخطيط التشاركي المحلي لتنمية مستدامة.**

تعريف المؤشر و علاقته بالهدف :
المؤشر يعكس المجهود الذي يبذل في سبيل التعريف بمسار التخطيط التشاركي المحلي على المستويات الجهوية والمحلية وفي دعم قدرات المعنيين بالتخطيط للتنمية المحلية وفي تبني الديمقراطية المحلية في تشخيص وتحديد حاجيات الجهة.**كما أن دعم القدرات يمثل إحدى أهم الدعائم لإدماج**

مقومات الاستدامة في المخططات التنموية المحلية حيث أنه يحسن قدرات الفاعلين المحليين في تبني سياسات تنموية محلية قوامها الإستدامة .

✓ انجازات وتقديرات المؤشر 2.1.1

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	ق م	تقديرات		
		2020	2021	2022	2023	2024
المؤشر 2.1.1: عدد المنتفعين ببرنامج دعم القدرات في مجال إرساء مسار التخطيط التشاركي المحلي لتنمية مستدامة	عدد	0 (360)	120 (480)	120 (600)	120 (700)	120 (840)

تحليل و توضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تم ضبط تقديرات المؤشر و ذلك قصد لبلوغ الهدف المحدد بالمخطط الخماسي للتنمية من حيث عدد المنتفعين بدعم القدرات على المستوى الجهوي والمحلي في مجال تملك ألية التخطيط المحلي التشاركي، يتم تنظيم 6 دورات تكوينية سنويا لتكوين قرابة 120 منتفع بالبرنامج موزعين على مختلف الولايات .

- **المؤشر 3.1.1:** عدد المؤسسات التربوية المستدامة المنتفعة ببرنامج التربية من أجل التنمية المستدامة

تعريف المؤشر و علاقته بالهدف :

هذا المؤشر يمكن من متابعة التدخلات التي تقوم بها الوزارة سنويا في بعض المؤسسات التربوية وفق خطة مضبوطة و التي من أهم عناصرها دعم قدرات المكونين في مجال التربية من أجل التنمية المستدامة وتمكين المؤسسات التربوية من تجهيزات لترسيخ مبادئ استدامة التنمية.

الهدف من هذه التدخلات هم تنمية الحس البيئي ونشر الثقافة البيئية والنهوض بالتربية من أجل التنمية المستدامة على المستويين النظامي وغير النظامي مما يساهم في تحقيق مقومات التنمية المستدامة

✓ انجازات وتقديرات المؤشر 3.1.1

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2020	2021	2022	2023	2024
المؤشر 3.1.1: عدد المؤسسات التربوية المستدامة المنتفعة ببرنامج التربية من أجل التنمية المستدامة	عدد	0 (400)	0 (400)	48 (448)	48 (496)	48 (544)

تحليل و توضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

سيقع بلوغ التقديرات المذكورة بالجدول بالتدخل ب48 مدرسة بحساب مؤسستين تربيويتن بكل ولاية من خلال القيام بعديد الأنشطة بكل مؤسسة من المؤسسات التربوية المستدامة

و ذلك في إطار برنامج التربية من أجل التنمية المستدامة بشراكة مع وزارة البيئة البرتغالية ويتم تشريك المؤسسات التربوية المستدامة التي تم التدخل فيها منذ سنة 2005 إلى سنة 2020 والتي تبلغ مع موفى

سنة 2020، 410 مدرسة مستدامة عن مراحل لتمكينها من معدات الفرز الانتقائي وغيرها من التدخلات لترسيخ التنمية المستدامة في الوسط المدرسي.

المؤشر 4.1.1: نسبة تقدم تنفيذ مكونات خارطة الطريق الوطنية للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر

تعريف المؤشر و علاقته بالهدف :

هذا المؤشر يعكس مدى التقدم الحاصل في تنفيذ مختلف مكونات خارطة الطريق الوطنية للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر كضامن للتنمية المستدامة باعتبار أنه يمثل الأنشطة الاقتصادية التي تهدف لتحقيق الرفاه الإنساني مع تقليص المخاطر البيئية والتصدي لندرة الموارد الطبيعية.

✓ **انجازات وتقديرات المؤشر 4.1.1**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2020	2021	2022	2023	2024
المؤشر 4.1.1: نسبة تقدم تنفيذ مكونات خارطة الطريق الوطنية للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر	نسبة	%76	%81	%82	%83	%85

تحليل و توضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تم ضبط تقديرات المؤشر على مدى متوسط بالإعتماد على مكونات خارطة الطريق الوطنية للإنتقال للاقتصاد الأخضر التي اعدتها الإدارة العامة للتنمية المستدامة و التي تتضمن جملة من الدراسات والبرامج ومخططات العمل و الأنشطة التي من شأنها التأسيس لخيار الاقتصاد المستدام و التي سيتم تنفيذها على مراحل تمتد إلى غاية 2030.

الهدف2.1: المساهمة في النهوض بجودة الحياة وتحسين إطار العيش بالوسطين الحضري والريفي

تقديم الهدف: يتم تجسيم هذا الهدف من خلال:

- دعم المجهود البلدي في مجال بعث المساحات الخضراء وتجميل مداخل المدن والمسالك الرئيسية وصيانة وتأهيل المنتزهات الحضرية. و الحد من الإزعاجات والأضرار المتأتية من الحشرات والآفات.
- تحسين التصرف في مختلف النفايات
- تعميم خدمات التطهير وتهذيب الشبكة بالمدن المتبناة و توسيع و تهذيب محطات التطهير.
- حماية المحيط من التلوث الهوائي و المائي و تلوث التربة.
- مقاومة التلوث الصناعي السائل والحد من انعكاساته على منظومة التطهير بإنجاز برنامج التطهير بالمناطق الصناعية.
- تحسين طرق وآليات الوقاية و المراقبة البيئية خاصة بالنسبة لدراسات المؤثرات على المحيط و دراسات إزالة التلوث.

- العمل على إزالة التلوث الصناعي ببعض المواقع وتحسين الوضع البيئي ببعض الوحدات الصناعية الأكثر تلويثا للبيئة.
- متابعة الوضعية البيئية للأوساط الطبيعية عبر شبكات مختصة
- وضع وتنفيذ برامج واستراتيجيات للوقاية والحد من مخاطر المواد الكيميائية والنفايات الخطرة وايفاء بلدنا بالتزاماتها تجاه الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة.

تقديم المؤشرات:

المؤشر عدد 1.2.1: نسبة الربط بشبكة التطهير بالبلديات المتبناة

تعريف المؤشر و علاقته بالهدف :

هذاالمؤشر يمكن من متابعة تطور نسبة السكان المرتبطين بالشبكة العمومية لتطهير المياه المستعملة بالبلديات التي تتدخل فيها مصالح الديوان الوطني للتطهير .و ذلك باعتبار ان المياه المستعملة غير المعالجة تتسبب في أضرار كبيرة على مستوى البيئة و خاصة المائدة المائية وتؤثر بصفة كبيرة على جودة الحياة بالبلديات المعنية.

و بالتالي فإن إرتفاع نسبة السكان المرتبطين بالشبكة من شأنه أن يقلل من تلوث التربة و المياه مما يؤثر بصفة إيجابية على نوعية حياة المواطن في الوسط الحضري و الريفي .

✓ **انجازات وتقديرات المؤشر 1.2.1**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2020	2021	2022	2023	2024
المؤشر عدد 1.2.1: نسبة الربط بشبكة التطهير بالبلديات المتبناة	نسبة	90,5	90.6	90.8	91.1	91.3

تحليل و توضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تم ضبط تقديرات المؤشر على مدى متوسط بالإعتماد على المشاريع الإستثمارية المبرمجة في مجال التطهير على مدى متوسط و طويل و المتعلقة خاصة بتوسيع و تهذيب شبكات التطهير بالمدن المتبناة من قبل الديوان و مشاريع تدخلات الديوان التي ستشمل المدن الصغرى و المتوسطة و مشاريع التطهير الريفي.

-المؤشر 2.2.1: نسبة النفايات المنزلية والمشابهة التي يتم رفعها وتحويلها للمصبات المراقبة لمعالجتها.

تعريف المؤشر و علاقته بالهدف :

هذا المؤشر يمكن من متابعة التطور الحاصل على مستوى كميات النفايات المنزلية التي يتم تجميعها ونقلها إلى مراكز التحويل ثم إلى المصبات المراقبة الموجودة بكل ولايات الجمهورية. فكلما كانت نسبة النفايات المنزلية التي تبقى ملقاة في المحيط كبيرة كلما زادت نسبة تدهور البيئة وتراجعت جودة الحياة بالمناطق المعنية. باعتبار أن النفايات المنزلية تمثل النوع الأكثر انتشارا من بين النفايات الملوثة للطبيعة فهي تنتج يوميا و بكميات كبيرة و تعد إشكالا حقيقيا.

و بالتالي لكما كانت نسبة النفايات المنزلية والمشابهة التي يتم جمعها و نقلها للمصبات المراقبة كبيرة ،كلما قلت نسبة النفايات الملقاة بالمصبات العشوائية و هذا من شأنه أن يساهم في نظافة المحيط و تحسين إطار العيش .

✓ **انجازات وتقديرات المؤشر 2.2.1**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2020	2021	2022	2023	2024
المؤشر 2.2.1: نسبة النفايات المنزلية والمشابهة التي يتم رفعها و تحويلها للمصبات المراقبة لمعالجتها	نسبة%	%82	%83	83%	%84	%84

تحليل و توضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تم ضبط تقديرات المؤشر على مدى متوسط بالإعتماد على المشاريع الإستثمارية المبرمجة في مجال التصرف في النفايات و التي تتعلق بإحداث مراكز تحويل و مصبات للنفايات جديدة و توسعة مصبات قائمة هذا بالإضافة إلى إنجاز وحدات معالجة و تثمين النفايات المنزلية و المشابهة.

المؤشر 3.2.1: نسبة الحد من التلوث الناتج عن الوحدات الصناعية الكبرى الأكثر تلويثا للبيئة.

تعريف المؤشر و علاقته بالهدف :

هذا المؤشر يمكن من متابعة تطور عدد الوحدات الصناعية الاكثر تلويثا للبيئة التي وضع بشانها برامج الحد من التلوث بالمقارنة بعدد الوحدات الأكثر تلوثا على المستوى الوطن.

بإعتبار أن الحد من التلوث بهذه الوحدات مما يساهم بصفة كبيرة في التقليص من التلوث الصناعي و تحسين جودة الحياة في المناطق السكانية الموجودة بالقرب من هذه الوحدات .

✓ **انجازات وتقديرات المؤشر 3.2.1**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2020	2021	2022	2023	2024
المؤشر 3.2.1: عدد الوحدات الصناعية الاكثر تلويثا للبيئة التي وضع بشأنها برامج الحد من التلوث	عدد	2	4	6	8	9

تحليل و توضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تم ضبط تقديرات المؤشر على مدى متوسط بالإعتماد على المشاريع و الأنشطة المبرمجة على مدى متوسط في مجال الحد من التلوث الصناعي بالوحدات الأكثر تلويثا للبيئة

الهدف3.1: المحافظة على التنوع البيولوجي والمنظومات الإيكولوجية وتثمينها

تقديم الهدف: يتم تجسيم هذا الهدف يكون من خلال:

- المحافظة على الموارد الطبيعية و المنظومات الإيكولوجية من كل مظاهر التدهور و تدعيم التصرف المستدام للموارد الطبيعية والمنظومات البيئية
- المحافظة على الموروث الجيني الوطني و ذلك بإرجاعه الى مآلفه الطبيعية و استرجاع ما هو موجود ببنوك الجينات الأجنبية و وضع اتفاقيات تبادل حسب المعايير الدولية .

- دعم و تطوير المواقع الطبيعية المتميزة و تثمينها في مجال السياحة الإيكولوجية .و ذلك من خلال تدعيم شبكة المناطق المحمية و حماية الأنواع الحيوانية و النباتية المهددة و النادرة
- مراجعة وتعزيز الإطار التشريعي والمؤسساتي للتنوع البيولوجي
- دعم تنفيذ الإطار الوطني للسلامة الاحيائية والعمل على إرساء الآليات المؤسساتية والفنية الخاصة بتنفيذ مقتضيات بروتوكول قرطاجنة حول السلامة الأحيائية ومشروع القانون حول الكائنات المحورة جينيا.
- السهر على تنفيذ برنامج العمل الوطني للتنوع البيولوجي.
- إحكام التصرف والوقاية ومقاومة المخاطر المنجرة عن الأصناف الغريبة الغازية والتحكم في تأثيراتها على التنوع البيولوجي والمنظومات البيئية بتونس
- حماية الفضاءات والمنظومات البيئيّة الطبيعيّة بالشريط الساحلي ومراقبة التصرف في الملك العمومي البحري، و حماية الشواطئ من الانجراف البحري و تعزيز أنماط التصرف التشاركي في المناطق الحساسة و تثمين أفضل للمناطق الطبيعية الساحلية والبحرية.
- حماية الأصناف النباتية و الحيوانية من خطر الانقراض .
- المساهمة في ترشيد التصرف في المنظومات الطبيعية و الفلاحية بالمناطق المهددة بالتصحر و النهوض بمتساكني هذه المناطق و تحسين ظروف عيشهم .
- تعزيز القدرات لتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي
- دمج قيم وخدمات التنوع البيولوجي في السياسات الوطنية والمجتمع

- **تقديم المؤشرات:**

- المؤشر 1.3.1: نسبة تقدم الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية في مجال حماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية.

تعريف المؤشر و علاقته بالهدف :

هذا المؤشر يمكن من متابعة مدى تقدم إعداد و تنفيذ الاستراتيجيات و خطط العمل الوطنية ذات الصلة بحماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية و التي تندرج في إطار تعهدات تونس الدولية المنبثقة عن الاتفاقيات الدولية في مجال التصحر و التغيرات المناخية و التنوع البيولوجي و التي صادقت عليها الدولة التونسية و تعهدت بالعمل بها من خلال تنفذ مشاريع وأنشطة مختلفة .

هذه الإستراتيجيات و خطط العمل تساهم فى تحقيق 3 غايات رئيسية وهي نفسها أهداف إتفاقية التنوع البيولوجي: و المتمثلة في الحفاظ على التنوع البيولوجي؛ والاستخدام المستدام لمكوناته؛ والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية بأكثر فاعلية و وتنسيقا بغاية المساهمة في تقليص المعدل الحالي لفقدان التنوع البيولوجي على الصعيد الوطني كمساهمة في التنمية القطاعية ودمج التنوع البيولوجي ضمن القطاعات التنموية الحيوية والحد من الفقر.

انجازات وتقديرات المؤشر 1.3.1

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2020	2021	2022	2023	2024
المؤشر 1.3.1: نسبة تقدم الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية في مجال حماية التنوع البيولوجي والمنظومات الإيكولوجية	نسبة	%10	20%	40%	%60	%80

تحليل و توضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تم ضبط تقديرات المؤشر على مدى متوسط بالإعتماد على المشاريع و الأنشطة المبرمجة على مدى متوسط في إطار تنفيذ الإستراتيجيات و خطط العمل الوطنية في مجال حماية التنوع البيولوجي.

المؤشر 2.3.1: عدد المناطق المدرجة كنظم مبتكرة للتراث الزراعي العالمي

تعريف المؤشر و علاقته بالهدف :

يهدف هذا المؤشر إلى متابعة تطور المواقع الطبيعية بتونس التي يتم إدراجها ضمن شبكة النظم الزراعية ذات الأهمية العالمية وبالتالي تصنيفها كتراث طبيعي وزراعي عالمي و ذلك بهدف المحافظة على التراث الطبيعي الوطني و تنميته قصد النهوض بالتنمية المحلية لمتساكني المناطق المتاخمة للنظم الطبيعية التي تمثل إرثا وطنيا و عالميا و من ثم المساهمة في حماية التنوع البيولوجي .

✓ **انجازات وتقديرات المؤشر 2.3.1**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2020	2021	2022	2023	2024
المؤشر 2.3.1: عدد المناطق المدرجة كنظم مبتكرة للتراث الزراعي العالمي	عدد	3	5	6	7	7

تحليل و توضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تم ضبط تقديرات المؤشر على مدى متوسط بالإعتماد على تقدم تنفيذ مختلف الأنشطة و التدخلات و المشاريع المبرمجة على مدى متوسط و التي تهدف إلى المحافظة على الموروث الطبيعي وإدماجه ضمن التنمية المحلية المستدامة على غرار مشروع "النظم الزراعية ذات الأهمية العالمية" ومشروع "برامج الإنسان والمحيط".

2.2 - تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج البيئة والتنمية والمستدامة

الوحدة:
ألف دينار

البرنامج	الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2022	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2022	دعائم الأنشطة (تحديدها بصفة مقتضبة ،ليست مهام كل هيكل أو إدارة)
البيئة والتنمية والمستدامة	**الهدف الاستراتيجي 1:** ترسيخ وتدعيم مقومات التنمية المستدامة	**المؤشر عدد1.1.1:** نسبة البلديات التي تمت مصاحبتها في مسار التخطيط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة	12			- متابعة تنفيذ أهداف الأجندا الأممية 2016–2030 للتنمية المستدامة
		المؤشر2.1.1 : عدد المنتفعين ببرنامج دعم القدرات في مجال إرساء مسار التخطيط التشاركي المحلي لتنمية مستدامة	120			

				التنمية المستدامة	1 100	
		المؤشر عدد 3.1.1 : عدد المؤسسات التربوية المستدامة المنتفعة ببرنامج التربية من أجل التنمية المستدامة من قبيل تهيئة حدائق بيئية وتجهيز المؤسسة التربوية بنماذج لمنظومة الفرز الانتقائي للنفايات وللطاقات المتجددة عدد المكونين	48			- متابعة برامج التعاون و الشراكة مع الجانب البرتغالي -التأطير و الإحاطة و دعم القدرات - تنظيم إجتماعات وورشات عمل -تنظيم اللجان
		المؤشر عدد 4.1.1: مدى تقدم تنفيذ مكونات خارطة الطريق الوطنية للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر	0.825	-		متابعة تنفيذ خطة العمل العشرية الوطنية (2016-2025) لتطوير نظم الاستهلاك والإنتاج المستدامة في اطار برنامج SWICHMED.
	الهدف الاستراتيجي 2: ترسيخ النهوض بجودة الحياة بالوسط الحضري والريفي	**المؤشر عدد 1.2.1:** نسبة الربط بشبكة التطهير	90.8	تحسين جودة الحياة	6 000	صيانة منشآت التطهير تشريك القطاع الخاص في إستغلال منشآت التطهير التشجيع على إعادة إستعمال المياه المعالجة في مختلف المجالات -إعتماد عقود اللزمة إستغلال منشآت التطهير
		المؤشر عدد 2.2.1: نسبة النفايات المنزلية والمشابهة التي يتم رفعها وتحويلها لوحدات المعالجة	83			إعداد إستراتيجية وطنية للتصرف في النفايات و عرضها على الحكومة للمصادقة عليها
		المؤشر عدد 3.2.1: عدد الوحدات الصناعية الاكثر تلويثا للبيئة التي وضع بشانها برامج الحد من التلوث	6			-قيادة و متابعة المشاريع و الأنشطة المبرمجة -التأطير و الإحاطة و دعم القدرات - تنظيم إجتماعات وورشات عمل -تنظيم اللجان
	الهدف الاستراتيجي 3: المحافظة على التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية و تثمينها	**المؤشر عدد 1.3.1** نسبة تقدم تنفيذ الاستراتيجية وخطط العمل الوطنية في مجال حماية التنوع البيولوجي وتثمينه .	%40	-	-	- قيادة و متابعة المشاريع -المساهمة في إعداد مشاريع نصوص قانونية -التأطير و الإحاطة و دعم القدرات - تنظيم إجتماعات وورشات عمل -تنظيم اللجان
		المؤشر عدد 2.3.1: عدد المناطق المدرجة كنظم مبتكرة للتراث الزراعي العالمي	6	-	-	- تنظيم إجتماعات ورشات عمل -التأطير و الإحاطة بمنظمات المجتمع المدني -تفعيل اللجنة الوطنية للإتحاد الدولي لصون الطبيعة
				-		

[1] **دعائم الأنشطة:** هي جملة الأعمال الضرورية التي ليس لها انعكاس مالي والمكملة للأنشطة التي من شأنها المساهمة في تحقيق الأداء البرنامج ويتم أساسا تحديدها من قبل رئيس البرنامج

3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة:

تجدر الإشارة إلى أن تحقيق الأهداف الإستراتيجية لبرنامج البيئة و التنمية المستدامة يرتكز بالأساس على مساهمة خمسة فاعلين عموميين منهم أربعة مؤسسات عمومية ذات صبغة غيرإدارية و هي الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات الوكالة الوطنية لحماية المحيط مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي و منشأة عمومية وحيدة هي الديوان الوطني للتطهير.علما و ان الديوان الوطني للتطهير الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات الوكالة الوطنية لحماية المحيط تساهم مباشرة و بصفة كبيرة في تحقيق الهدف الاستراتيجي الثاني : ترسيخ النهوض بجودة الحياة بالوسط الحضري والريفي من خلال تحسين التصرف في المياه المستعملة بالنسبة للديوان الوطني للتطهير و النهوض بمنظومة النفايات بالنسبة للوكالة الوطنية للتصرف في النفايات و تدعيم انشطة الرقابة و المتابعة و الرصد و الوقاية من التلوث بالنسبة للوكالة الوطنية لحماية المحيط.

أما مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة فهو يساهم بصفة غير مباشرة في تحقيق الهدف الأول المتمثل في ترسيخ وتدعيم مقومات التنمية المستدامة عبر انشطته في مجال النهوض بالتكنلوجيا الخضراء و تعزيز النشطة الإقتصادية الصديقة للبيئة .

اما وكالة حماية و تهيئة الشريط لاساحلي فهى تساهم مساهمة مباشرة في تحقيق الهدف الثالث المتمثل **المحافظة على التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية و تثمينها عبر أنشطتها في مجال حماية الأوساط و المنظومات البيئية الساحلية و البحرية و تثمينها .**

الوحدة: ألف دينار

الفاعل العمومي	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار تحقيق أهداف السياسة العمومية	الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2022
الديوان الوطني للتطهير	**التصرف في المياه المستعملة :** - تعميم خدمات التّطهير وخاصة بالولايات ذات النسب المنخفضة مقارنة بالمعدل الوطني - تأهيل وتوسيع منشآت التطهير المتقادمة - ومقاومة التلوث الصناعي السائل - التصرف المستدام في الحمأة (تنمية إعادة استعمال المياه المعالجة في المجالات التنموية	**225 700أد**
الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات	**التصرف في النفايات:** - إزالة وغلق وتهيئة المصبات العشوائية - انجاز مراكز التجميع والنقل - توسعة المصبات المتواصلة - استغلال وحدات المعالجة للنفايات المنزلية والمشابهة	**49 500أ د**
الوكالة الوطنية لحماية المحيط	**المراقبة و المتابعة و الوقاية من التلوث:** - مشروع تنفيذ البرنامج المندمج لإزالة التلوث بمنطقة بحيرة بنزرت وذلك بالتنسيق مع مختلف المتدخلين - برنامج إرساء منظومة مندمجة لمتابعة أهم المؤسسات الصناعية الملوثة - تقييم ومتابعة عدد دراسات المؤثرات على المحيط - أنشطة وحدة متابعة نوعية الهواء من المصدر متابعة الوضعية البيئية للأوساط الطبيعية	**20 710 أ د**
مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة	- البرنامج الوطني للتأهيل البيئي - تدعيم المخابر - تحويل التكنولوجيا النظيفة - التحسيس و الإحاطة و التكوين	**5 460أد**
وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي	- حماية الشريط الساحلي و المنظومات البيئية البحرية: - حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري - مراقبة التصرف في الملك العمومي البحري و في الفضاءات و المنظومات البيئية	**22 350 أ د**

	البحرية - تأهيل الشواطئ العمومية و السياحية و تحسين جماية الواجهة البحرية للمدن الساحلية - المحافظة على المنظومات البيئية الساحلية و التنوع البيولوجي - المساهمة في تنظيف الشواطئ لعمومية	

3- إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2022-2024

إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024)
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2020	ق م 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
نفقات التأجير	27 749,645	28 408	29 590	30 477	31 391
نفقات التسيير	3 187,554	6 410	3 413	3 515	3 620
نفقات التدخلات	273 729	238 088	**294 815**	294 815	294 815
نفقات الاستثمار	935,562	27 262	10 920	10 920	10 920
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**306 076**	**296 998**	**338 738**	**339 727**	**340 746**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات		**300 168**	**341 793**	**342 782**	**343 798**

تحليل و تفسير تطور ميزانية البرنامج :

شهدت ميزانية البرنامج تطورا من 300,168 م د سنة 2021 إلى 341,793 م د سنة 2022 أي بزيادة قدرها 41,625 م د سنة 2022 أي بنسبة زيادة تقدر بـ 13 بالمائة .هذه الزيادة متأتية بالأساس من الإعتمادات المبرمجة لنشاط التصرف في النفايات التي تطورت من 23,796 م د سنة 2021 إلى 49,5 م د سنة 2022 أي بزيادة تقدر بـ 25,704 م د تمثل نسبة 108 بالمائة .و ذلك قصد مزيد تحسين المؤشر المتعلق بنسبة النفايات المنزلية والمشابهة التي يتم رفعها وتحويلها لوحدات المعالجة ليصل إلى مستوى 82 بالمائة سنة 2022 ثم 84 بالمائة سنتي 2023 و 2024 عبر إنجاز عديد الأنشطة و التدخلات التي

تتعلق بإحداث جيل جديد من وحدات معالجة النفايات و تأهيل المصبات القديمة و إحداث مراكز جديدة لجمع النفايات المنزلية و الشبيهة.

كما شهدت الإعتمادات المخصصة لصندوق سلامة البيئة و جمالية المحيط إستقرارا حيث بقيت في حدود 6 م د سنة 2022 . كما تم رصد إعتمادات هامة لنشاط التصرف في المياه المستعملة تقدر بـ 225,700 م د تمثل نسبة 66 بالمائة من ميزانية البرنامج . و ذلك قصد تحسين نسبة الربط بشبكة التطهير ليصل إلى نسبة 90,8 سنة 2022 مقابل 90,6 سنة 2021 ثم بلوغ القيمة المستهدفة للمؤشر و هي 91,3 سنة 2024 ،و ذلك عبر إنجاز محطات تطهير جديدة وتأهيل المحطات القديمة و ربط المناطق الحضرية بشبكات التطهير .

و ذلك في إطار المساهمة في تحقيق الهدف الإستراتيجي المتعلق بتحسين جودة الحياة بالوسطين الحضري و الريفي .

البرنامج عدد 9: القيادة و المساندة

رئيس البرنامج: السيدة دلندة عز الدين متصرف عام

تاريخ التسمية : 1 نوفمبر 2021

1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته:

1.1 تقديم إستراتيجية البرنامج

برنامج القيادة والمساندة هو برنامج أفقي يسهر على تقديم الدعم و المساندة للبرامج العملياتية التي تترجم السياسات العمومية للوزارة من أجل تحقيق أهدافها وبلوغ مؤشرات الآداء المبرمجة ، و يضطلع هذا البرنامج بتامين تسعة وظائف دعم أفقية و مشتركة بين الوزارات و يتضمن جملة الأنشطة المشتركة المتعلقة بإدارة و تسيير الوزارة المتمثلة أساسا في الموارد البشرية و المنظومات المعلوماتية و القيادة و الشؤون العقارية و الخدمات اللوجستية و الشؤون المالية و القانونية و الشراءات و الإتصال . اضافة الى ذلك فهو الكفيل بضمان ديمومة ميزانية المهمة و ضمان التنسيق بين مختلف البرامج لضمان التصرف الأمثل في الموارد المرصودة للمهمة .

يساهم برنامج القيادة و المساندة من خلال الأنشطة الأفقية التي تؤمنها مختلف الهياكل الراجعة له بالنظر في تحقيق الأهداف 8 و 10 و 16 من ضمن الأهداف الأممية للتنمية المستدامة السبعة عشر :

هدف 8 : تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع"

- **غاية** 8.5**:** تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام 2030
- **غاية** 8.8: حماية حقوق العمل وتعزيز بيئة عمل سالمة وآمنة لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة

هدف10: الحد من أوجه عدم المساواة

- غاية 10.3: ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج، بما في ذلك من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد
- غاية 4.10: اعتماد سياسات، ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجيا

هدف16: السلام والعدالة والمؤسسات القوية

أهداف التنمية المستدامة تكرس لتعزيز المجتمعات السلمية والشاملة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير إمكانية الوصول إلى العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.

2-2 على الصعيد الوطني: المخطط الخماسي ، الوثائق الاستراتيجية للمهمة.

المحور 1: الحوكمة الرشيدة، الإصلاح الإداري ومقاومة الفساد

تتمثل أساسا في:

- تدعيم قدرات الموارد البشرية في الجهات .

- النهوض بالإدارة الإلكترونية وتبسيط الإجراءات قصد وضع حد للبيروقراطية.

-انتاج وتوفير المعلومة الإحصائية طبقا للمعايير الدولية والنفاذ الى المعلومة.

المحور 2:التحول من اقتصاد ضعيف الكلفة الى اقتصاد محوري(ذو قيمة مضافة عالية)

-تحسين مردودية الإستثمار العمومي .

- استهلاك كل الموارد المرسمة سنويا في ميزانية الإستثمار.

المحور 3: حسن التصرف في الموارد البشرية و حوكمة المؤسسات العمومية وتعصير الإدارة

- في اطار تعصير الوظيفة العمومية من أهم الأهداف التي يجب العمل عليها هي التصرف بطريقة فعالة وناجعة في الموارد البشرية، هذا الى جانب الإصلاحات التي تتعلق بالحوكمة الجيدة للمؤسسات العمومية وتعصير الإدارة حتى تواكب التطورات العالمية

أهم العناصر الإيجابية لهذا البرنامج تتمثل خاصة في توفر الموارد البشرية ذات الكفاءة و الخبرة سواء في مجال التصرف الإداري و المالي أو في المجالات الفنية مما سيساهم في تحسين نجاعة و فاعلية التدخلات و الأنشطة المبرمجة. إضافة إلى توفر بنية تحتية متطورة في مجال تكنولوجيات المعلومات و الإتصال و منظومات و تطبيقات إعلامية في عدة مجالات ذات الصلة بالتصرف الإداري و المالي و حماية البيئة و التنمية المستدامة.

أما أهم النقائص التي تم ملاحظتها فتتمثل في ضعف البعد الإستراتيجي و الإستشرافي في عمل الوزارة و الهياكل الراجعة لها بالنظر .و سيطرة النظرة القطاعية في أنشطة الوزارة و ضعف على مستوى العمل الأفقي و التنسيق مع سائر القطاعات. بالإضافة إلى ان منظومة التصرف في الموارد البشرية تعتبر غير عصرية و تتميز بالجمود و غياب المرونة و النجاعة و ضعف الآداء و إنعدام التحفيز و غياب الحراك الوظيفي.

كما يلاحظ ضعف الهياكل الإستشارية التي تقدم المشورة و التي يستأنس برأيها في مختلف المجالات و ضعف التنسيق مع النسيج الجمعياتي في مجال حماية البيئة و إنعدام خطة عمل واضحة في هذا المجال

كما ان المنظومة القانونية في المجال البيئي غير متكاملة و تتميز بالتشتت وتعدد النصوص و قلة فاعليتها.

- هناك عديد الفرص التي يتعين إستثمارها و المتمثلة خاصة في :

- القانون الأساسي الجديد للميزانية الصادر سنة 2019 و الذي أرسى إطارا جديدا للتصرف في ميزانية الدولة مبني على الآداء .

- الأمر الجديد الذي يحدد مشمولات رؤساء البرامج: أمر حكومي عدد 1067 لسنة 2019 مؤرخ في 14 نوفمبر 2019 يتعلق بضبط مهام رئيس البرنامج في إطار القانون الأساسي للميزانية
- عديد الفرص للحصول على تمويلات خارجية في شكل هبات أو مساعدات او قروض او دعم فني في إطار التعاون الدولي الثنائي او متعدد الأطراف .
- عزم الحكومة الراسخ على ضرورة تعصير الإدارة و رقمنتها و النهوض بالموارد البشرية ضمن أولويات الحكومة

كما أن هناك عديد الصعوبات و التحديات التي يتعين مواجهتها و أهمها :

-مزيد إحكام التصرف في كتلة الأجور
- مزيد التحكم و ترشيد نفقات التسيير و إحكام توزيعها بين البرامج
- تحسين التصرف في الموارد البشرية عبر الآليات و التقنيات الحديثة للتصرف في الأعوان لتحسين الآداء العام للمهمة .
- الرفع من نسق الإستثمارات العمومية و إنجاز المشاريع التنموية بالجهات في أحسن الظروف ،
-ترسيخ مبادئ المسؤولية و المساءلة و الحوكمة الرشيدة من قبل جميع الأطراف المتدخلة في ضبط و تنفيذ السياسات العمومية .
- تفعيل وثيقة ميثاق التصرف بإعتبارها وثيقة مرجعية إطارية توضح دور مختلف المتدخلين في تنفيذ البرنامج و مدى مساهمته في تحسين النجاعة و بلوغ مستوى الآداء المنشود و تنظم العلاقة بينهم.

في ظل التطورات الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية و التحديات العالمية أصبحت الإدارة العمومية اليوم مدعوة إلى مزيد النجاعة والفاعلية و الشفافية و المرونة و تحسين جودة الخدمات المسداة إلى المواطنين و في هذا الإطار تتنزل إستراتيجية برنامج القيادة و المساندة في المرحلة القادمة أساسا و التي تتمحور حول الأولويات التالية:

المحور الأول: ضمان حوكمة المهمة وبرامجها :

تجسيم هذا المحور يكون من خلال:

- ✓ تعزيز منظومة القيادة التي يؤمنها رئيس المهمة و ديوانه .
- ✓ التواصل حول مختلف أنشطة المهمة والسهر على مطابقتها للقواعد التشريعية والقانونية.
- ✓ تطوير وظائف الإستشراف و التخطيط والبرمجة و المتابعة و التقييم و المراقبة التي تعتبر عناصر أساسية في تعصير عمل الإدارة و ذلك قصد إحكام المتابعة و التقييم لمختلف البرامج و المشاريع التي تقوم بها المصالح المركزية و الجهوية و المؤسسات تحت الإشراف كما يتعين إدراج عنصر التخطيط على المدى المتوسط ضمن جميع البرامج و الأنشطة .
- ✓ إعادة تنظيم المصالح المركزية و الجهوية تماشيا مع إدخال طريقة التصرف في الميزانية حسب الأهداف
- ✓ إعتماد أشكال جديدة لتنظيم المصالح و ذلك لغاية تخفيف الهياكل و إعادة توزيع الأعوان و هذا يتطلب توضيح و تدقيق مهام مختلف المصالح تفاديا للإزدواجية في ما بينها و تأمينا لنجاعة أنشطتها و تحديد المهام التي ستبقى من مشمولات الإدارات المركزية و المهام التي يمكن إحالتها للمصالح الخارجية أو التي يمكن

إحالتها إلى القطاع الخاص و المهام التي يمكن حذفها.و تجميع أو دمج الهياكل التي لديها مهام متكاملة أو مترابطة و حذف الهياكل التي أصبح وجودها غير ضروري.

- ✓ وضع نظام لليقظة قصد إستباق الأحداث و القدرة على مجابهة المتغيرات العالمية المتسارعة.
- ✓ تطوير الهياكل التي تعنى بالإحصاء و جمع المعلومات و تحليلها و ذلك لتلبية حاجيات مختلف الإدارات و تمكين المسؤولين من إتخاذ القرارات الصائبة و العمل على تفعيل دور المراصد البيئية و تدعيمها بالموارد البشرية المختصة و تكنولوجيات الإتصال.
- ✓ تفعيل دور الهياكل الإستشارية و توضيح مهامها و إكسابها مزيدا من النجاعة و الجدوى بإعتبارها وسيلة للإستنارة بآراء ذوي الخبرة و الكفاءة.
- ✓ توفير منظومة قانونية متكاملة و محينة و مفعلة ووسائل قانونية تمكن المصالح المركزية و الجهوية و المؤسسات تحت الإشراف من القيام بدورها على أحسن وجه و تمكن من ردع جميع المخالفات و التجاوزات البيئية.
- ✓ وضع الأدوات والآليات الضرورية لتكريس مبدأ النفاذ للمعطيات العمومية لفائدة العموم والمتعاملين مع الإدارة،
- ✓ العمل على تعبئة التمويلات الخارجية لتنفيذ برامج الوزارة و تدعيم تموقع تونس في التظاهرات و الإتفاقيات و المعاهدات الدولية.
- ✓ تدعيم و تطوير العمل الجمعياتي من أجل المساهمة في نشر ثقافة حماية البيئة و التنمية المستدامة من خلال وضع أجندا وطنية للعمل الجمعياتي في مجال البيئة.

-المحور الثاني: ضمان التصرف الناجع في موارد المهمة:

و ذلك من خلال تقديم الدعم والمساندة للبرامج بالإضافة إلى الاستعمال الأمثل للموارد البشرية والمالية واللوجيستية و يكون ذلك عبر إعتماد الآليات و التقنيات الحديثة في التصرف في الموارد البشرية و التحكم في كتلة الأجور و تحسين التصرف في الميزانية .

و النهوض بالتكوين و الرسكلة الذي يعتبر عاملا أساسيا لتعصير التصرف في الموارد البشرية و تحسين المردودية و الإنتاجية في المصالح العمومية و تمكين الإدارة من الإستجابة لإنتظارات المواطن و تطوير الكفاءات المهنية و المهارات و القدرات لدى الأعوان بما يمكنهم من تحسين آدائهم .و تحديث أساليب العمل و التصرف و التسيير و تدعيم التكنولوجيات الحديثة في الإعلامية و الإتصال . وتطوير النظم المعلوماتية والرقمية ودعم استعمالاتها بهياكل الوزارة تماشيا مع التوجهات الوطنية في مجال رقمنة الإدارة، مما سيمكن بالخصوص من إضفاء نجاعة على قيادة البرامج العمومية والأنشطة الإدارية وتحسين حوكمتها.

1-2خارطة البرنامج :

هناك عديد الهياكل التي تتدخل في تنفيذ الأنشطة المبرمجة و تحقيق الأهداف المرسومة لبرنامج القيادة و المساندة ، و هي هياكل قيادة تنضوي ضمن الوحدة العملياتية القيادة و هي هياكل التفقد و الرقابة و الحوكمة و التعاون الدولي و مصالح التشريع و الشؤون القانونية و التي تؤمن وظائف قيادية . و هياكل مساندة و دعم لوجستي تنضوي ضمن الوحدة العملياتية المساندة و التي تتمثل خاصة الإدارات المكلفة بالتصرف الإداري و المالي و اللوجستيك و تكنولوجيات المعلومات و الإتصال .

2 أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2- تقديم أهداف و مؤشرات قيس أداء البرنامج:

تم ضبط ثلاثة أهداف لبرنامج القيادة و المساندة وفقا لإستراتيجية البرنامج و الأولويات خلال الثلاث سنوات القادمة و هي كالآتي :

الهـدف1: تحسين حوكمة المهمة

الهدف 2 : ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملاءمة بين المهارات و الحاجيات و ضمانا للمساواة و تكافؤ الفرص بين جميع الفئات .

الهدف 3: ضمان ديمومة الميزانية و التصرف الأمثل في الموارد المالية للمهمة مع تحسين فاعلية برنامج القيادة و المساندة .

تقديم كل هدف بصفة منفصلة وربطه بإستراتيجية البرنامج وبمؤشرات الأداء الخاصة به وتوضيح مدى دلالة هذه المؤشرات وفقا لما يلي:

الهدف 9- 1: تحسين حوكمة المهمة .

هذا الهدف الإستراتيجي يجسم المحور الإستراتيجي الأول و هو ضمان حوكمة المهمة و ذلك من خلال :

- وضع تصور وتنفيذ سياسة الحكومة في مجال الحوكمة باعتماد مقاربة تشاركية.
-وضع خطة عمل لتنفيذ اهداف التنمية المستدامة في مجال الحوكمة و الوقاية من الفساد .
-إضفاء الشفافية و تيسير النفاذ إلى المعلومات.
-تشريك المواطنين و المجتمع المدني في صياغة و تنفيذ سياسات الوزارة
-تدعيم المساءلة و المسؤولية
-تحسين نوعية الخدمات الإدارية المسداة إلى المتعاملين مع الإدارة وفيما بين المصالح
- إعتماد قواعد وآليات التصرف العمومي الحديث على المستوى المركزي والجهوي
ـ قيادة برامج ومشاريع التحديث و التجديد الإداري على المستويين المركزي والجهوي
- متابعة وتنسيق أعمال التدقيق والتقييم التي تجريها هياكل الرقابة والتفقد لقياس الجدوى والنجاعة ومقارنتها بالأهداف المرسومة واقتراح سبل التحسين والمعالجة
- القيام بالتقييم المرحلي والتأليفي للأداء العام للمهمة
- وضع أدلة إجراءات
- العمل على إضفاء الشفافية والنجاعة للتصرف في الصفقات العمومية
- إرساء نظم تدقيق وتقييم داخلية وخارجية بالتعاون مع الهياكل المعنية
-تطوير العلاقة التعاقدية مع المؤسسات و المنشأة العمومية الراجعة بالنظر للوزارة
-إعتماد ميثاق التصرف في البرامج

تقديم المؤشرات :

المؤشر 1.1.1: النسبة السنوية لتنفيذ قرارات و توصيات لجان القيادة القطاعية

الغاية من إعتماد هذا المؤشر هو متابعة مدى إلتزام مختلف الهياكل الإدارية و المسؤولين و الأعوان في مختلف المستويات الهرمية بتطبيق القرارات و التوصيات التي تصدرها مختلف لجان القيادة في المستوى الإستراتيجي مثل لجنة قيادة المهمة و لجان قيادة البرامج و لجنة قيادة تركيز الرقابة الداخلية و غيرها من اللجان .بإعتبار دورها المحوري في متابعة تنفيذ و تقييم مختلف الخطط القطاعية و التدخلات و البرامج و التدابير ذات العلاقة بتحسين الحوكمة على مستوى المهمة .

-انجازات وتقديرات المؤشر 1.1.9

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
النسبة السنوية لتنفيذ القرارات و التوصيات للجان القيادة القطاعية	نسبة سنوية			%50	70%	%80

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات

تم ضبط تقديرات هذا المؤشر أخذا بالإعتبار للنسق الحالي لتنفيذ القرارات و التوصيات للجان القيادة مع السعي مستقبلا على تحسين هذه النسبة لإضافء أكثر فاعلية و نجاعة على عمل هذه اللجان .

المؤشر 2.1.9: التطور السنوي لزيارة المواقع الألكترونية العمومية للمهمة

الغاية من إعتماد هذا المؤشر هو متابعة مدى **تطور عدد الزائرين** للمواقع الألكترونية العمومية التي تعرف بسياسات الوزارة و برامجها و أنشطتها و الأهداف التي تسعى لتحقيقها من سنة إلى أخرى بإعتبار أن تطور عدد الزائرين يعكس مدى نجاعة الخطة الإتصالية للوزارة و مدى ثقة المواطن و المجتمع المدني و الإعلام و القطاع الخاص بصفة عامة في المعطيات و البيانات المنشورة و يكرس مبدأ أساسي من مبادئ الحوكة الرشيدة و هو الشفافية و النفاذ إلى المعلومة كما يمكن المجتمع المدني و مجلس نواب الشعب و الإعلام بصفة عامة من متابعة و مراقبة و تقييم برامج الوزارة و مختلف أنشطتها و تدخلاتها و المشاريع التي تنفذها و مساءلة المسؤولين حول النتائج المحققة و حول كيفية إستعمال الأموال العمومية .

-انجازات وتقديرات المؤشر 2.1.9

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
التطور السنوي لزيارة المواقع الإلكترونية العمومية للمهمة	نسبة % (عدد الزائرين)		%20 (120 000)	%20 (000 144)	%20 (800 172)	%20 (360 207)

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات

تم ضبط تقديرات هذا المؤشر بالإعتماد على عدد الزائرين خلال السنة الحالية و السنوات السابقة مع العمل على الترفيع في هذا العدد بالتوازي مع العمل على تحسين محتوى المواقع الإلكترونية للمهمة من حيث المحتوى و الشكل.

الهـدف9-2: ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملاءمة بين المهارات و الحاجيات و ضمانا للمساواة و تكافؤ الفرص بين جميع الفئات .

1-تقديم الهدف:

يتمثل هذا الهدف في تعصير طرق و مناهج التصرف في الموارد البشرية و ذلك من خلال :

-تكريس آليات للإنتداب وفق الكفاءة و تكافؤ الفرص و إعتماد إجراءات موضوعية و شفافة

-إعتماد التوصيف الوظيفي و تحليل الوظائف

-الحركية والتداول على المناصب العليا بالوزارة

- تقييم آداء الأعوان بصفة دورية و مستمرة ثم قيس آدائهم بشكل موضوعي .

- تنمية قدرات الموظفين عبر دعم التدريب و الرسكلة و التكوين

- تحقيق العدالة و المساواة بين الرجال و النساء في جميع المراحل و المستويات المرتبطة بالمسار المهني .

-إرساء نظام للتصرف التقديري في الموارد البشرية يمكن من إستشراف المستقبل و إستباق التغيرات و التطورات الحاصلة في البيئة الخارجية .

- تشجيع الحراك الوظيفي بين الإدارات أو داخل نفس الإدارة و بين الإدارات المركزية و المؤسسات

2-تقديم المؤشرات :

المؤشر 1.2.9: الفارق بين التوقعات و الإنجازات لكتلة الأجور

هذا المؤشر يعكس فاعلية التصرف في مورد هام من موارد المهمة و البرامج و هي نفقات التأجير إذ يمكن من قياس الفارق بين النفقات المبرمجة و النفقات المستهلكة و دراسة أسباب الفوارق الموجودة حيث أن وجود فوارق كبيرة بين التوقعات و الإنجازات يعني بالضرورة وجود إخلالات على مستوى طريقة التصرف في الموارد البشرية و هذا يستدعي إتخاذ تدابير لتحسين و تطوير طرق و مناهج التصرف في الموارد البشرية حتى نتمكن من تقليص الفارق بين التوقعات و الإنجازات على مستوى الأجور .

انجازات وتقديرات المؤشر 1.2.9

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
الفارق بين التوقعات و الإنجازات لكتلة الأجور	نسبة سنوية	**%3.5**	**%8**	**%3**	**%2**	**%1**

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تم ضبط تقديرات هذا المؤشر على مدى متوسط بالإعتماد على معطيات السنوات الثلاث السابقة ،مع العمل على إبقاء هذا الفارق في حدود معقولة من خلال التحكم في كتلة الأجور.

المؤشر 2.2.9: نسبة الأعوان نساء/رجال الذين تم تكوينهم في المجالات ذات الأولوية (المجالات ذات الأولوية يتم تحديدها بمنشور رئيس الحكومة)

هذا المؤشر يمكن من قيس نسبة الأعوان من النساء و الرجال الذين تمكنوا من المشاركة في الدورات التكوينية التي تنظمها الوزارة في المجالات التي تم تحديدها بمقتضى منشور رئيس الحكومة. و بالتالي متابعة مدى إنجاز الحلقات التكوينية المبرمجة في المخطط السنوي للتكوين بإعتبار أن التكوين يعتبر من الركائز الأساسية لتطوير قدرات الأعوان و مهاراتهم مما ينعكس إيجابيا على تحسين الآداء العام للمهمة و مزيد تحقيق النجاعة و الفاعلية في قيادة البرامج العمومية و هذا ينعكس على نوعية الخدمات التي تقدمها الوزارة للمواطنين .

انجازات وتقديرات المؤشر 2.2.9

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
نسبة الأعوان الذين تم تكوينهم في المجالات ذات اولوية (المواضيع المحددة بمنشور السيد رئيس الحكومة)	نسبة سنوية	%33	%55	%60	%65	%70

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تم ضبط تقديرات المؤشر بالإعتماد على إنجازات الثلاث السنوات السابقة و السعي إلى تحسين هذه النسبة تدريجيا في حدود معقولة تتماشى مع الإمكانات و الموارد المتوفرة .

الهدف 9-3: ضمان ديمومة الميزانية و التصرف الأمثل في الموارد المالية للمهمة مع تحسين فاعلية برنامج القيادة و المساندة

تقديم الهدف: يتمثل هذا الهدف في تحقيق ديمومة الميزانية و المقصود بديمومة الميزانية هي إحترام تراخيص الميزانية المصادق عليها من قبل البرلمان سواء في إطار الميزانية السنوية أو الميزانية متعددة السنوات هذه الديمومة ترتكز على ثلاثة عناصر أساسية.

1-جدوة البرمجة الأصلية

2-جودة متابعة البرمجة و تحيينها

3-ديمومة التصرف (ملاءمة التصرف مع البرمجة)

التصرف الأمثل في الموارد المالية للمهمة يكون من خلال استخدام التقنيات الحديثة في الادارة والاشراف والرقابة لتحديد افضل الطرق للإنفاق والصرف، و كذلك عبر دفع نسق إنجاز المشاريع العمومية و إضفاء مزيد من الشفافية و الحوكمة الرشيدة على عمليات تصور و برمجة و إنجاز و متابعة و تقييم المشاريع العمومية. وتطوير منظومات معلوماتية عصرية لفائدة هياكل الوزارة متماشية مع التوجهات الوطنية في مجال رقمنة الإدارة وتمكن بالخصوص من إضفاء أكثر نجاعة و فاعلية على قيادة المشاريع

العمومية والأنشطة الإدارية وتحسين حوكمتها . و العمل على تنويع آليات و مصادر التمويل في إطار الشراكة بين القطاعين العام و الخاص لإنجاز المشاريع العمومية. ومراقبة ومتابعة عملية تنفيذ المشاريع ضمن سياقات وأساليب محدده للمحافظة على تكاليف وميزانية المشروع . هذا بالإضافة إلى تمكين رؤساء البرامج من الآليات اللازمة التي تساعدهم على متابعة مدى تقدم تنفيذ نفقات البرنامج وتقييم مدى فاعلية و نجاعة التصرف في الميزانية

المؤشر 1.3.9: الفارق بين توقعات الميزانية و الإنجازات

هذا المؤشر يمكن من قياس الفارق بين التوقعات و الإنجازات على مستوى الميزانية و هو يمكن من متابعة تقدم تنفيذ الميزانية و مقارنة الإنجازات بالتوقعات و تحديد الفوارق المسجلة و تحليلها للبحث عن أسبابها و إتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة للتقليص من هذه الفوارق .فإذا كانت الإنجازات تتجاوز تراخيص الميزانية فهذا يعد سببا رئيسيا في المساس من ديمومة الميزانية و يستدعي إتخاذ مل يلزم من إجراءات قصد إحترام تراخيص الميزانية .

انجازات وتقديرات المؤشر 1.2.9

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
الفارق بين توقعات الميزانية و الإنجازات	نسبة سنوية	%44	%30	%20	%15	%10

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تم ضبط تقديرات المؤشر على مدة متوسط إعتمادا على الإنجازات الحالية مع العمل مستقبلا على التحكم في هذا الفارق و إبقائه في نسب معقولة خلال الفترة القادمة

المؤشر 1.3.9: كلفة التصرف بالنسبة للعون الواحد

هذا المؤشر يمكن من قياس مدى فاعلية نفقات التسيير دون إعتبار كتلة الأجور و التي تتضمن نفقات اللوجستيك و الشراءات و إستهلاك الطاقة . هذا المؤشر يمكن من متابعة تطور كلفة التصرف بالنسبة للعون الواحد و العمل على إبقائها في نفس المستوى أو التقليص فيها لتحقيق الهدف المتمثل في فاعلية التصرف في الوسائل و الذي تحقيقه يتطلب العمل على تحقيق أهداف الآداء للبرنامج مع الاقتصاد في الوسائل المتاحة.

انجازات وتقديرات المؤشر 1.2.9

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
كلفة التصرف بالنسبة للعون الواحد	معدل سنوي	11اد	14 أد	14 اد	14 أد	14 اد

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تم ضبط تقديرات المؤشر على مدى متوسط إعتمادا على المعطيات الحالية و الإمكانات المتوفرة او التي يمكن توفيرها مع الأخذ بعين الإعتبار للإرتفاع المتوقع في مصاريف التسيير(تعريفات استهلاك الماء و الكهرباء ....) و الإجراءات المصاحبة للتحكم و الترشيد في استهلاك الموارد.

2-2- تقديم الأنشطة و علاقتها بأهداف و مؤشرات الآداء:

جدول عدد6 :
الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج القيادة و المساندة

الوحدة:ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2022	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2022	دعائم الأنشطة (الأنشطة التي تساهم في المؤشر والتي ليس لها إنعكاس مالي مباشر)
الهـدف1: تحسين حوكمة المهمة	النسبة السنوية لتنفيذ قرارات و توصيات لجان القيادة القطاعية	%50	القيادة	1 264	-صياغة الإستراتيجية القطاعية والتوجهات الإستراتيجية -إعداد الدراسات -التخطيط والبرمجة و المتابعة و الإشراف. -ضمان الترابط والتنسيق بين البرامج -ضمان العلاقة مع الهياكل الرسمية والمنظمات الوطنية والصحافة -قيادة ومتابعة مختلف مراحل تقدم أشغال تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بالوزارة -الحوكمة - الرقابة والتفقدية
	التطور السنوي لزيارة المواقع الألكترونية العمومية للمهمة	%20	لوجيستيك	3 867	وضع خطة الاتصال والتواصل حول أنشطة الوزارة حيز التطبيق - تحيين محتوى المواقع الإلكترونية الرسمية للوزارة .
الهدف 2 : ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملاءمة بين المهارات و الحاجيات و ضمانا للمساواة و تكافؤ الفرص بين جميع الفئات	**الفارق بين التوقعات و الإنجازات لكتلة الأجور**	%3	التصرف في الموارد البشرية	6 131	وضع نظام للتصرف التقديري في الموارد البشرية. -وضع سياسة للتصرف في الموارد البشرية -تركيز نظام معلوماتي ولوحة قيادة لمتابعة التصرف في الموارد البشرية - التكوين
	نسبة الأعوان الذين تم تكوينهم في المجالات ذات الأولوية(المواضيع المحددة بمنشور رئيس	%60	التصرف في الموارد البشرية		- إعداد مخطط التكوين و متابعته -تقييم الدورات التكوينية

	الحكومة)				
الهدف 3: ضمان ديمومة الميزانية و التصرف الأمثل في الموارد المالية للمهمة مع تحسين فاعلية برنامج القيادة و المساندة .	**الفارق بين توقعات الميزانية و الإنجازات**	%20	اللوجستيك		-اعداد الميزانية -اعداد البرمجة السنوية للنفقات وتحيينها بالتنسيق مع رؤساء البرامج -متابعة تنفيذ الميزانية: -تأمين المرحلة الإدارية و الفنية لتنفيذ ميزانية المهمة و المصادقة على مقترحات نقل الاعتمادات -وضع الإعتمادات على ذمة كل برنامج واحترام أسقف النفقات -توفير جداول تقدم استهلاك الاعتمادات بصفة دورية وتحليل التعديلات على مستوى تقديرات النفقات
	كلفة التصرف بالنسبة للعون الواحد	14 أ د	اللوجستيك		اعداد الميزانية ومتابعة تنفيذها -اعداد البرمجة السنوية للنفقات وتحيينها بالتنسيق مع رؤساء البرامج -ترشيد استهلاك الطاقة -متابعة المنظومة الإعلامية للتصرف في الوقود -متابعة المنظومة الإعلامية للتصرف في المخزون

3- إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2022-2024

جدول عدد 08:
إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024)
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2020	ق م 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
نفقات التأجير	5 443	6 165	6 410	6 602	6 800
نفقات التسيير	1 345	3 406	2 637	2 716	2 797
نفقات التدخلات	**423**	**496**	**535**	535	535
نفقات الإستثمار	318	1 300	1 680	1 680	1 680
نفقات العمليات المالية	0	0	-	-	-
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**7 529**	**11 367**	**11 262**	**11 533**	**11 812**
المجموع	**7 529**	**11 367**	**11 262**	**11 533**	**11 812**

تحليل و تفسير تطور النفقات :

يلاحظ أن نفقات التأجير و التسيير المبرمجة لسنوات 2022 و 2023 و 2024 انخفضت سنة 2022 ثم ارتفعت ارتفاعا طفيفا في سنوات 2023 و 2024 و ذلك سعيا لتطبيق مقتضيات منشور رئيس الحكومة حول إعداد ميزانية الدولة لسنة 2022 و الذي اكد على ضرورة ترشيد النفقات العمومية بصفة عامة و المساهمة في التخفيف من حدة الضغوطات التي تشهدها المالية العمومية و مزيد التحكم خاصة في نفقات الأجور و النزول بها تدريجيا إلى نسب معقولة من الناتج المحلي الخام .

في حين شهدت نفقات الإستثمار زيادة حيث تطورت من 1,3 م د سنة 2021 إلى 1,680 م د سنة 2022 بزيادة تقدر بـ 29 بالمائة .هذه الزيادة تم برمجتها قصد تمكين الإدارة العامة للإعلامية و تكنلوجيات الإتصال من إنجاز مختلف المشاريع الجديدة في مجال رقمنة الإدارة و تطوير المنظومات المعلوماتية مما يساهم في تحسين التطور السنوي لزيارة المواقع الألكترونية العمومية للمهمة و تحقيق الهدف الإستراتيجي المتعلق بتحسين حوكمة المهمة .

بطاقات مؤشرات قيس الآداء

لبرنامج البيئة و التنمية المستدامة

بطاقة مؤشـــر الآداء :

نسبة البلديات التي تمت مصاحبتها في إعداد المخطط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة

-رمز المؤشر: 1.1.1

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1. **الهدف الذي يرجع اليه المؤشر:** ترسيخ وتدعيم مقومات التنمية المستدامة
2. **تعريف المؤشر:** نسبة تعكس مدى انخراط الجماعات المحلية (البلديات) وعدد 350 في مسار التخطيط التشاركي المحلي وهو مسار يتم إعداده من قبل جميع المتدخلين في التنمية المحلية بصفة تشاركية ويعكس حاجيات المدينة أو القرية من التنمية التي تراعي الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية

3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نشاط

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة إحتساب المؤشر:** عدد البلديات التي انخرطت وانتهت من إعداد وثيقة التخطيط التشاركي لتنمية مستدامة وتمت مصاحبتها مقارنة بالعدد الجملي للبلديات وهو 350 بلدية
2. **وحدة المؤشر :** نسبة
3. **المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: عدد** البلديات التي تمت مصاحبتها وانتهت من إعداد الوثيقة الخاصة بها
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** تقارير المديرين الجهويين للبيئة والتنمية المستدامة الخبراء واحتساب الوثائق الجاهزة
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الخبراء المكلفين بإنجاز المهمة والإدارات الجهوية للبيئة والتنمية المستدامة والبلديات المعنية
6. **تاريخ توفر المؤشر :**شهر ديسمبر
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر لسنة 2024:** 16 %
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: البرنامج الفرعي لمسارات التنمية المستدامة

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1. **سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	ق م	تقديرات		
		2020	2021	2022	2023	2024
المؤشر عدد **1.1.1**: نسبة البلديات التي تمت مصاحبتها في إعداد المخطط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة	نسبة	% 08	% 10	% 12	% 14	% 16

2. **تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:**

تكمن قيمة هذا المؤشر في كونه يدل على مدى تمكن الجماعات المحلية والبلديات من امتلاك أدوات التخطيط التشاركي المحلي لتنمية تضمن المحافظة على الموارد المحلية وتستجيب لتطلعات المتساكنين

3- **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:** نسق تطور المؤشر من سنة إلى أخرى بطيء نسبيا بسبب طول مسار التخطيط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة (5 مراحل هامة من التحسيس إلى التشخيص حتى إعداد الوثيقة والشروع في تنفيذها)

بطاقة مؤشـــر الآداء :

عدد المنتفعين ببرنامج دعم القدرات في مجال إرساء مسار التخطيط التشاركي المحلي للتنمية مستدامة

رمز المؤشر:2.1.1

I - **الخصائص العامة للمؤشر :**

1.الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : ترسيخ وتدعيم مقومات التنمية المستدامة

2.تعريف المؤشر : يعكس المؤشر المجهود الذي يبذل في سبيل التعريف بمسار التخطيط التشاركي المحلي على المستويات الجهوية والمحلية وفي دعم قدرات المعنيين بالتخطيط للتنمية المحلية وفي تبني الديمقراطية المحلية في تشخيص وتحديد حاجيات الجهة.

3.طبيعة المؤشر: مؤشر منتوج

II **- التفاصيل الفنية للمؤشر :**

1.طريقة إحتساب المؤشر مجموع المشاركين في الدورات التكوينية مقارنة بالهدف المحدد بالمخطط الخماسي للتنمية و600 منتفع على المستوى الوطني

2.وحدة المؤشر: عدد المنتفعين بالدورات التكوينية في مجال التخطيط التشاركي المحلي لتنمية مستدامة

3مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : مكتب التكوين المكلف بإنجاز المهمة والإدارات الجهوية للبيئة

4.تاريخ توفر المؤشر : شهر ديسمبر

5.القيمة المستهدفة للمؤشر لسنة 2024 : 120

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: البرنامج الفرعي مسارات التنمية المستدامة

III **- قراءة في نتائج المؤشر :**

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	ق م	تقديرات		
		2020	2021	2022	2023	2024
المؤشر 2.1.1: عدد المنتفعين ببرنامج دعم القدرات في مجال إرساء مسار التخطيط التشاركي المحلي للتنمية مستدامة	عدد تراكمي	0 (360)	120 (480)	120 (600)	120 (720)	120 (840)

2.تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر:

لبلوغ الهدف المحدد بالمخطط الخماسي للتنمية من حيث عدد المنتفعين على المستوى الجهوي والمحلي بدعم القدرات في مجال تملك ألية التخطيط المحلي التشاركي، يتم تنظيم 6 دورات تكوينية بكل من تونس وصفاقس وسوسة وباجة والقيروان وتوزر سنويا لتكوين قرابة 120 منتفع بالبرنامج موزعين على مختلف الولايات

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

المؤشر لا يعطي فكرة على جودة الدورات التكوينية

بطاقة مؤشـــر الاداء:

عدد المؤسسات التربوية المستدامة المنتفعة ببرنامج التربية من أجل التنمية المستدامة

1. رمز المؤشر:3.1.1

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1-الهدف الذي يرجع اليه المؤشر: ترسيخ وتدعيم مقومات التنمية المستدامة

2-تعريف المؤشر : يتم سنويا التدخل في بعض المؤسسات التربوية وفق خطة مضبوطة من أهم عناصرها دعم قدرات المكونين في مجال التربية من أجل التنمية المستدامة وتمكين المؤسسات التربوية من تجهيزات لترسيخ مبادئ استدامة التنمية.

3-طبيعة المؤشر : ،مؤشر نجاعة اقتصادية و اجتماعية

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1.طريقة احتساب المؤشر عدد المؤسسات التربوية التي يتم التدخل فيها

2.وحدة المؤشر : نسبة

3.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : الإدارة العامة للتنمية المستدامة والإدارات الجهوية للبيئة والتنمية المستدامة وبقية المؤسسات البيئية العاملة في مجالي التربية البيئية والتربية من أجل التنمية المستدامة وكذلك محاضر الاستلام النهائي للأشغال

4.تاريخ توفر المؤشر : شهر ديسمبر

5-القيمة المستهدفة للمؤشر: التدخل في 48 من المدارس المستدامة بحساب مؤسستين تربويتين بكل ولاية

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس البرنامج الفرعي لمواكبة مسارات التنمية المستدامة

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2020	2021	2022	2023	2024
المؤشر 3.1.1: عدد المؤسسات التربوية المستدامة المنتفعة ببرنامج التربية من أجل التنمية المستدامة	عدد	0 (400)	0 (400)	48 (448)	48 (496)	48 (544)

2.تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

انطلق برنامج التربية من أجل التنمية المستدامة بشراكة مع وزارة البيئة البرتغالية ويتم تشريك المؤسسات التربوية المستدامة التي تم التدخل فيها منذ سنة 2005 إلى سنة 2020 والتي تبلغ مع موفى سنة 2020، 410 مدرسة مستدامة عن مراحل لتمكينها من معدات الفرز الانتقائي وغيرها من التدخلات لترسيخ التنمية المستدامة في الوسط المدرسي.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

هذا المؤشر لا يهم إلا المدارس المنخرطة في شبكة المدارس المستدامة و بالتالي فهو لا يعطينا فكرة دقيقة عن كل المدارس.

بطاقة مؤشـــر الآداء:

نسبة تقدم إعداد مكونات خارطة الطريق الوطنية للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر

- رمز المؤشر : 4 .1.1

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1- **الهدف الذي يرجع اليه المؤشر :** ترسيخ وتدعيم مقومات التنمية المستدامة

2- **تعريف المؤشر :** يمكن هذا المؤشر من قياس مدى تقدم إعداد مكونات خارطة الطريق الوطنية للاقتصاد الأخضر. فهو عبارة عن مقياس تأليفي يتراوح بين 0 و 1، وينقسم إلى ثلاث مستويات:

- مستوى عالي: 0,80 فأكثر،
- مستوى متوسط: بين 0,50 و 0,80،
- مستوى ضعيف: أقل من 0,50.

3-طبيعة المؤشر : مؤشر نشاط

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة احتساب المؤشر:** العدد الجملي = العدد 1 + العدد 2 + العدد 3 + العدد 4 + العدد 5

العدد 1 = درجة الترجيح المكونة الفرعية1 /100 * (نسبة التقدم المادي1)/100

العدد 2 = درجة الترجيح المكونة الفرعية2 /100 * (نسبة التقدم المادي2)/100

العدد 3 = درجة الترجيح المكونة الفرعية3 /100 * (نسبة التقدم المادي3)/100

العدد 4 = درجة الترجيح المكونة الفرعية4 /100 * (نسبة التقدم المادي4)/100

العدد 5 = درجة الترجيح المكونة الفرعية5 /100 * (نسبة التقدم المادي5)/100

2. **وحدة المؤشر :** عدد
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** الإدارة العامة للتنمية المستدامة
4. **تاريخ توفر المؤشر :** شهر ديسمبر
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر لسنة 2024:** 0.85 (مستوى عالي)
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :** الإدارة العامة للتنمية المستدامة

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1. **سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2020	2021	2022	2023	2024
المؤشر 4.1.1: نسبة تقدم تنفيذ مكونات خارطة الطريق الوطنية للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر	نسبة	%76	%81	%82	%83	%85

2. تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

مستوى تقدم متوسط: 0.767 (بين 0,5 و 0,80)

- تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 76.7 % بالنسبة لـمؤشر مدى تقدم إعداد مكونات خارطة الطريق الوطنية للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر ويعود ذلك لجملة من الأسباب أهمها :

- ✓ تنظيم دورتين تكوينيتين في مجال الاقتصاد الأخضر لفائدة حوالي 50 مستفيد في بداية سنة 2020. علما وأنه تم إسناد هذه الصفقة لمكتب الدراسات CIFAD.
- ✓ تم استكمال إعداد دراسة جدوى حول تطوير منظومة إنتاج سعف النخيل بجزيرة جربة (بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي) حيث تم عقد لجنة قيادة هذه الدراسة للنظر في تقارير المرحلتين الأولى والثانية وذلك بتاريخ 05 نوفمبر 2020.
- ✓ تم إعداد ملف طلب العروض الخاص بإعداد دليلين توجيهيين وذلك حسب القطاعات الواعدة التي تم تحديدها ضمن الدراسة الاستراتيجية للاقتصاد الأخضر (الماء والتطهير، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال) والآن بصدد انتظار تأشيرة مراقب المصاريف بهدف إصدار الإذن بالتزود لفائدة مكتب الدراسات STEE صاحب الصفقة التي قدرت قيمتها بـ44861 د.
- ✓ تم القيام بإعداد ملف طلب العروض حسب الإجراءات المبسطة بهدف تنظيم دورتين تكوينيتين في مجال المسؤولية المجتمعية لفائدة حوالي 50 مستفيد. هذا وتم إسناد الصفقة لمكتب الدراسات CIFAD بمبلغ قدره 23825 د.
- ✓ تم إعداد الضوابط المرجعية وكراس الشروط وإعلان طلب العروض في إطار أنشطة مكتب المساندة للاقتصاد الأخضر بخصوص مصاحبة حوالي 50 من الباعثين الشبان الراغبين في الاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر بولايات الكاف وجندوبة وسليانة، غير أنه غير مثمر. وتم إحالة الملف إلى الهيئة العليا للطلب العمومي وفي انتظار تحديد موعد الجلسة ومن ثمة إعادة نشر طلب العروض.
- ✓ إعداد الضوابط المرجعية للدراسة المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المجال البيئي.

-كما أن نسق تنفيذ المشروع يعتبر مرضيا نظرا للتأثيرات السلبية لجائحة كوفيد 19 طوال سنة 2020، كما أن تغيير السيد مراقب المصاريف والوقت الذي تطلبه للإلمام بكافة مشاريع برنامج البيئة والتنمية المستدامة، أدى إلى تعطل نسق تقدم إنجاز الأنشطة المبرمجة لسنة 2020.

3تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

مؤشر يعتمد على التقييم الكيفي في مسألة درجات الترجيح التي تم ضبطها على مستوى الإدارة.

بطاقة مؤشـــرالاداء:
نسبة الربط بشبكة التطهير بالبلديات المتبناة

- رمز المؤشر:1.2.1

I - الخصائص العامة للمؤشر:

1. الهدف الذي يرجع اليه المؤشر: المساهمة في النهوض بجودة الحياة وتحسين إطار العيش بالوسطين الحضري والريفي
2. تعريف المؤشر:هذا المؤشر يمكن من متابعة تطور ربط المناطق الحضرية بشبكات التطهير بالبلديات المتبناة من قبل الديوان للتطهير مما يساهم في تحسين إطار العيش بمناطق التدخل
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نشاط

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد السكان المرتبطين بالشبكة بمناطق تدخل الديوان/عدد السكان بمناطق تدخل الديوان
2. وحدة المؤشر: نسبة مأوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الديوان الوطني للتطهير، الشركة الوطني لاستغلال وتوزيع المياه، المعهد الوطني للإحصاء والبلديات
4. تاريخ توفر المؤشر: شهر مارس
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 91,3% سنة 2024
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : الديوان الوطني للتطهير (إدارة مراقبة التصرف/ إدارة التخطيط والميزانية)

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2020	2021	2022	2023	2024
المؤشر عدد 1.2.1: نسبة الربط بشبكة التطهير بالبلديات المتبناة	نسبة	90,5	90.6	90.8	91.1	91.3

2. تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر:

شهدت نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير بمناطق تدخل الديوان تطورا تدريجيا، إلا أنه كان دون التوقعات، ويعود ذلك إلى بطئ نسق الاستثمار بالإضافة إلى تخصيص نسبة هامة من الاستثمارات لتهذيب وبناء محطات التطهير والضخ بالمقارنة مع المبالغ المرصودة لتوسيع الشبكات.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

هذا المؤشر لا يمثل كامل المناطق باعتبار أنه يقتصر على البلديات المتبناة من قبل ديوان الوطني للتطهير و التي يتدخل فيها لمعالجة المياه المستعملة و بالتالي فهو لا يشمل البلديات غير المتبناة من الديوان والتي تستهلك كميات من المياه لا تتم معالجتها و لا يتم احتسابها بواسطة هذا المؤشر.

بطاقة المؤشـــر:

نسبة النفايات المنزلية والمشابهة التي يتم رفعها وتحويلها للمصبات المراقبة لمعالجتها

- رمز المؤشر :2.2.1

I. الخصائص العامة للمؤشر :

1-الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : المساهمة في النهوض بجودة الحياة وتحسين إطار العيش بالوسطين الحضري والريفي

2-تعريف المؤشر: هذا المؤشر يبرز مدى تطور طاقة معالجة النفايات المنزلية عن طريق إنجاز مشاريع المصبات المراقبة (وحدات معالجة النفايات)، كما يمكّن هذا المؤشّر من معرفة المجهود المبذول للتخفيض من كمية النفايات وأيضا لمعرفة أنماط معالجة النفايات.

3-طبيعة المؤشر: مؤشر نشاط

II. التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة احتساب المؤشر:** كمية النفايات المودعة بالمصبات /الكمية الجميلية للنفايات
2. **وحدة المؤشر : نسبة مئوية**
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر** : الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات (إدارة الاستغلال و الممثليات الجهوية)
4. **تاريخ توفر المؤشر:** كل ثلاثية
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر 2024:** 84%
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :** الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات (إدارة الاستغلال)

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2020	2021	2022	2023	2024
المؤشر 2.2.1: نسبة النفايات المنزلية والمشابهة التي يتم رفعها و تحويلها للمصبات المراقبة لمعالجتها	نسبة	82	83	83	84	84

2- تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

رغم ارتفاع الكميات المعالجة بوحدات الردم فإن المؤشر يخضع لعاملين أساسيين يساهمان في تغير نسبة التطور سنويا، يتمثلان فيما يلي:

- تطور تقديرات كمية النفايات المنتجة سنويا من 2500 ألف طن سنة 2010 إلى 2800 ألف طن سنة 2018 بنسبة تطور تقدر بحولي 1,2% سنويا، إذ أصبح منذ سنة 2012 معدل انتاج النفايات المنزلية والمشابهة للفرد الواحد يوميا يقدر بحوالي 0,670 كغ بعد أن كان في حدود 0,500 كغ سنة 2010، وهذا المعدل قابل للارتفاع في السنوات القادمة، وذلك ما يفسر التفاوت المسجل للمؤشر بخصوص تقدير الكميات المعالجة وما تم تحقيقه.
- تواصل توقف عديد المشاريع المتعلقة بمعالجة النفايات المنزلية والمشابهة بعديد المناطق رغم انطلاق الأشغال في بعض منها منذ 2017 أو 2018، ولم يتم تحقيق الأهداف المرجوة إلا في حدود 3 مشاريع (3 مراكز تحويل بتونس الكبرى وإمكانية دخول وحدة

المعالجة بقرقنة حيز الاستغلال خلال 2019) من جملة المشاريع في طور الدراسة أو الإنجاز بكامل مناطق الجمهورية

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: تطور المؤشر مرتبط بتقدم إنجاز مشاريع المصبات المراقبة ومراكز التحويل والتي تشهد عدة عراقيل خاصة من قبل المواطنين والجمعيات الذين يعارضون إنجاز المصبات في بعض المناطق.

بطاقة مؤشـــرالآداء:

عدد الوحدات الصناعية الاكثر تلويثا للبيئة التي يشملها برنامج الحد من التلوث

-رمز المؤشر :3 .2.1

I<u>الخصائص العامة للمؤشر :</u>

الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : المساهمة في النهوض بجودة الحياة وتحسين إطار العيش بالوسطين الحضري والريفي

1- تعريف المؤشر **:** هذا المؤشر يمكن من متابعة تطور عدد الوحدات الصناعية الاكثر تلويثا للبيئة التي وضع بشانها برامج الحد من التلوث مما يساهم في التقليص من التلوث الصناعي و تحسين جودة الحياة

2- طبيعة المؤشر: مؤشر نشاط

II -<u>التفاصيل الفنية للمؤشر :</u>

<u>1</u>-طريقة إحتساب المؤشر:احتساب تطور عدد الوحدات الصناعية الاكثر تلويثا للبيئة التي وضع بشانها برامج الحد من التلوثاو عدد الوحدات الصناعية الاكثر تلويثا للبيئة التي وضع بشانها برامج الحد من التلوث بالمقارنة بعدد الوحدات الأكثر تلوثا على المستوى الوطن

2- وحدة المؤشر :العدد او النسبة المائية

3- مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر :

وزارة الشؤون المحلية والبيئة واصحب المؤسسات الملوثة

4-تاريخ توفر المؤشر : تاريخ الانتهاء من برامج الحد من التلوث

5-القيمة المستهدفة للمؤشر لسنة 2024 : 9

6-المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير البيئة الصناعية

III **<u>- قراءة في نتائج المؤشر :</u>**

1. <u>سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :</u>

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2020	2021	2022	2023	2024
المؤشر 3.2.1: عدد الوحدات الصناعية الاكثر تلويثا للبيئة التي وضع بشأنها برامج الحد من التلوث	عدد	2	4	6	8	9

2. **<u>تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر</u>**:

عدد الوحدات الصناعية الاكثر تلويثا للبيئة التي وضع بشأنها برامج الحد من التلوث

3. <u>تحديد أهم النقائص :</u>

المؤشر لا يمكن من متابعة التقليص من التلوث بكل الوحدات الصناعية باعتبار أنه يقتصر على الوحدات الأكثر تلوثا على مستوى التراب الوطني

بطاقة مؤشـــرالآداء:

نسبة تقدم تنفيذ الاستراتيجية وخطط العمل الوطنية لحماية التنوع البيولوجي وتثمينه

-رمز المؤشر : .121.

I - **الخصائص العامة للمؤشر :**

1.الهدف الذي يرجع اليه المؤشر :المحافظة على التنوع البيولوجي والمنظومات الإيكولوجية وتثمينها

2.تعريف المؤشر : هذا المؤشر يمكن من متابعة مدى تقدم إعداد و تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية و خطط العمل الوطنية ذات العلاقة بحماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية و التي تندرج في إطار تعهدات تونس الدولية المنبثقة عن الاتفاقيات الدولية في مجال التصحر و التغيرات المناخية و التنوع البيولوجي و التي صادقت عليها الدولة التونسية و تعهدت بالعمل بها من تنفذ مشاريع وأنشطة مختلفة

3.طبيعة المؤشر : ، مؤشر نشاط

II **- التفاصيل الفنية للمؤشر :**

1.طريقة احتساب المؤشر : احتساب نسبة تقدم كل استراتيجية

2.وحدة المؤشر: نسبة

3.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للبيئة و جودة الحياة

4.تاريخ توفر المؤشر: سنويا

5.القيمة المستهدفة للمؤشر80% سنة2024

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإيكولوجيا و الأوساط الطبيعية

III **- قراءة في نتائج المؤشر :**

1 سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2020	2021	2022	2023	2024
المؤشر 1.3.1: نسبة تقدم الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية في مجال حماية التنوع البيولوجي والمنظومات الإيكولوجية	نسبة	%10	%20	%40	%60	80%

2تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر:

3تحديد أهم النقائص :

هذا المؤشر لا يمكن من تقييم مدى تأثير هذه الإستراتيجيات و خطط العمل على حماية التنوع البيولوجي

بطاقة مؤشر الآداء:

عدد المناطق المدرجة كنظم مبتكرة للتراث الزراعي العالمي

- رمز المؤشر: 2.3.1

I - الخصائص العامة للمؤشر :

الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : المحافظة على التنوع البيولوجي والمنظومات الإيكولوجية وتثمينها

1. **تعريف المؤشر :**يهدف هذا المؤشر إلى متابعة تطور المواقع الطبيعية بتونس التي يتم إدراجها ضمن شبكة النظم الزراعية ذات الأهمية العالمية وبالتالي تصنيفها كتراث طبيعي وزراعي عالمي و ذلك بهدف المحافظة على التراث الطبيعي الوطني و تنميته قصد النهوض بالتنمية المحلية لمتساكني المناطق المتاخمة للنظم الطبيعية التي تمثل إرثا وطنيا و عالميا.
2. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نشاط

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة احتساب المؤشر :** احتساب المواقع المصنفة من قبل منظمة التغذية والزراعة كتراث طبيعي و زراعي عالمي بمقتضى شهادة تسند في الغرض .
2. **وحدة المؤشر: عدد**
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة العامة للبيئة و جودة الحياة
4. **تاريخ توفر المؤشر: سنويا**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 7 مناطق سنة 2024
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: إدارة الإيكولوجيا و الأوساط الطبيعية

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1 سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	ق م	تقديرات		
		2020	2021	2022	2023	2024
المؤشر 2.3.1: عدد المناطق المدرجة كنظم مبتكرة للتراث الزراعي العالمي	عدد	3	5	6	7	7

2 تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر:

3 تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: هذا المؤشر مخصص لمناطق خاصة و محدودة من حيث العدد

بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلين
في برنامج البيئة والتنمية المستدامة

بطاقة منشأة : الديوان الوطني للتطهير

I- التعريف :

1.النشاط الرئيسي :التصرف في المياه المعالجة

2.مرجع الإحداث:

القانون عدد 73 لسنة 1974 المؤرخ في 03 أوت 1974 و قد تمتّ مراجعة القانون المحدث للدّيوان بمقتضى القانون عدد 41 لسنة 1993 المؤرخ في 19 أفريل 1993 ليصبح المتدخل الرئيسي في ميدان حماية المحيط المائي و مقاومة مصادر التلوث.

3..مرجع التنظيم الإداري والمالي :

- الأمر عدد 1139 لسنة 1995 المؤرخ في 28 جوان 1995 المتعلق بالتنظيم الإداري والمالي للديوان الوطني للتطهير.
- الهيكل التنظيمي طبقا للأمر عدد 395 لسنة 2006 المؤرخ في 03 فيفري 2006
- النظام الأساسي لسنة 1999.

4.تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج بين الوزارة والديوان الوطني للتطهير: جوان 2018

I- الإستراتيجية و الأهداف :

1.الاستراتيجية العامة للديوان الوطني للتطهير:

لمقاومة كافة أشكال التلوث المائي، عدة اختيارات استراتيجية تم اعتمادها في تونس من حيث معالجة المياه المستعملة لتحسين إطار عيش المواطنين وضمان بيئة سليمة ومستدامة. وتتمثل هذه الاستراتيجية في:

- تحسين الوضع البيئي وإطار جودة الحياة بجميع الأوساط والجهات
- المحافظة على الصحة العامة للمواطنين
- ضمان معالجة مستدامة للمياه المستعملة المنزلية والصناعية

2.أهم الأولويات والأهداف الإستراتيجية:

- الرفع من نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير بالولايات ذات النسب المنخفضة مقارنة بالمعدل الوطني
- تعميم خدمات التّطهير وتحسين نسبة الربط بالبلديات المتبناة من طرف الديوان؛
- تدعيم البرامج الخاصة بتطهير الأحياء الشّعبيّة والمناطق الرّيفيّة ذات السّكن المجمّع؛
- تحسين نوعية المياه المعالجة و تطوير إعادة استعمالها في المجالات التنموية؛
- مقاومة التلوث الصناعي السائل وذلك عبر إحداث محطات تطهير متخصصة في معالجة المياه المستعملة الصناعية؛

3. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: مساهمة مباشرة

يساهم الديوان الوطني للتطهير في تحقيق الهدف الاستراتيجي على مستوى برنامج البيئة والتنمية المستدامة وهو: المساهمة في تحسين جودة الحياة و تحسين إطار العيش بالوسطين الحضري و الريفي

ويعتمد الديوان الوطني للتطهير على المؤشرات الخاصة التالية لقياس مستوى تحقيق الأهداف:

البيانات	الوحدة	إنجازات 2020	تقديرات 2021	تقديرات 2022
البلديّات المتبنّاة من طرف الدّيوان الوطني للتطّهير	بلدية	184		
نسبة الرّبط بشبكة التطهير	%	90.8	90.6	90.5
عدد السكان المنتفعين بخدمات التطهير	ألف ساكن	6 954	7 262	7 376
طول الشبكة	كلم	17670	17 995	18 351
محطّات التّطهير	محطّة	122	126	128
كمية المياه المستهلكة من طرف مشتركي الديوان	مليون $م^3$	312,5	319,6	324
كمّية المياه المجمّعة	مليون $م^3$			
كميّة المياه المستعملة المعالجة	مليون $م^3$			
نسبة المياه المستعملة المعالجة المطابقة للموصفات	%	%73	%74	%75

4. أهم الأنشطة :

تتمثل أهم الأنشطة التي ينفذها الديوان الوطني للتطهير والتي تساهم مباشرة في تحقيق القيم المنشودة للمؤشرات في ما يلي :

- توسيع و تهذيب شبكات التطهير
- توسيع و تهذيب محطات التطهير و محطات الضخ
- إنجاز محطات تطهير و محطات ضخ جديدة
- التصرف في الحمأة

5.الإجراءات المصاحبة:

تتكفل الدولة بتسديد أصل الدين المتخلد بذمة الديوان الوطني للتطهير وتمويل الاستثمارات في مجال التطهير عن طريق العمليات المالية للدولة

تساهم الدولة كذلك في نفقات التدخل العمومي بقيمة 18,000 م د مليون دينار سنة 2022، للتخفيض في العجز الحاصل في السيولة.

III- :الميزانية و التقديرات على مدى متوسط 2022-2024

1-تقديم عام لميزانية المؤسسة لسنة 2022:

الوحدة: م د

البيانات	توقعات 2021	تقديرات 2022
الاستعمالات		
الاستثمارات	**284**	**373 م د**
تسديد أصل الدين	**95**	**99,7 م د**
المجموع	**379**	**472,700 م د**
المـــوارد		
العمليات المالية للدولة (منحة بعنوان الإستثمار)	**108**	**108 م د**
منحة التوازن (تسديد أصل الدين)	**95**	**99 ,7 م د**
القروض والهبات	**201,4**	**265 م د**
المجموع	379	**472,7 م د**

-تقديرات الميزانية على مدى متوسط 2022-2024 **(بحساب ألف دينار)**

مؤشرات قيس أداء الهدف	إنجازات 2020	2021	تقديرات		
			2022	2023	2024
ميزانية التصرف	341,8	373,5	385	415	440
ميزانية الإستثمار	229,2	340	373	537	660
المجموع	571	713,5	758	952	1100

بطاقة منشأة : وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي

I- التعريف :

1. **النشاط :** حماية الشريط الساحلي و المنظومات البيئية البحرية
2. **مرجع الإحداث :** القانون عدد 72 لسنة 1995 المؤرخ في 24 جويلية 1995
3. **مرجع التنظيم الإداري و المالي :**النظام الأساسي بمقتضى الأمر عدد 3214 لسنة 2009 المؤرّخ في 27 أكتوبر 2009
4. **تاريخ إمضاء آخر عقد أهداف بين الوزارة ووكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي:** جوان 2008 للفترة 2007-2011.

II - إطار القدرة على الآداء :

1-الإستراتيجية العامة:

تتمثل التوجهات الاستراتيجية لوكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي و التي تتوافق مع استراتيجية البرنامج في المحاور التالية:

المحور الأول: حماية المنظومات البيئية الساحلية و إحكام التصرف في هذه المنظومات

المحور الثاني: الرصد و المتابعة و المراقبة للمنظومات البيئية الساحلية

المحور الثالث: تثمين الواجهات البحرية الساحلية

2.أهم الأولويات و الأهداف :

الهدف 1 : حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري والتأقلم مع التغيرات المناخية.
الهدف 2 : تطوير المراقبة والتصرف في الملك العمومي البحري و تحسين جودة الحياة
الهدف 3: المحافظة على المنظومات البيئية الساحلية و التنوع البيولوجي في الشريط الساحلي

3-تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: مساهمة مباشرة

تساهم الوكالة في تحقيق الهدفين الاستراتيجيين لبرنامج البيئة والتنمية المستدامة و هما:

الهدف 2 : المساهمة في تحسين جودة الحياة و تحسين إطار العيش بالوسطين الحضري و الريفي .

الهدف 3: المحافظة على التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية و تثمينها.

و تعمل وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي على تحقيق المؤشرات التالية:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات				تقديرات			
		2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
1- المؤشر: طول الشواطئ التي تم تنظيفها عن طريق التمشيط والغربلة	الكم	142	142	142	149	149	149	149
المؤشر: مساحة الشواطئ التي تم تنظيفها عن طريق التمشيط و الغربلة	هك	5314 %74	5057 90% du min %70 du max	5057 90% du min %70 du max	5600 7100	5600 7100	5600 7100	5600 7100
2- المؤشر : طول الشريط الساحلي الذي تم حمايته من الانجراف البحري	الكم	22,6% **94**	**28 %97**	**28 %97**	40	56	**72**	**72**

4.أهم الأنشطة :

تتمثل أهم الأنشطة و التدخلات التي تنفذها وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي و التي تساهم مباشرة في تحقيق القيم المنشودة للمؤشرات في ما يلي :

1- تنظيف الشواطئ و تثمينها
2- حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري
3- حماية التنوع البيولوجي بالمناطق السّاحلية
4- مراقبة الملك العمومي البحري

5- الإجراءات المصاحبة:

- تحديد الشريط الساحلي
- توفير الموارد البشرية اللازمة حتى تقوم الوكالة بالمهام المنوطة بعهدتها.

II ميزانية وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي:

I - الموارد:

المكونات	2021	2022	الفارق
1) منحة ميزانية الدولة:			
• نفقات التأجير • نفقات التسيير • نفقات التدخل العمومي • نفقات الإستثمار	5,28 0,36 0,085 8,2	**5,550** **0,370** **0,100** **5,830**	
جملة فرعية1	**13,925**	**11,850**	**- 2,075**
2) الموارد الذاتية:			
• نفقات التسيير	**0,8**	**0,8**	-
جملة فرعية 2	**0,8**	**0,8**	-
الجملة I	**14,725**	**12,650**	**-2,075**

الإستعمالات		
المكونات	**2021**	**2022**
نفقات التأجير	5,28	**5,550**
نفقات التسيير	1,16	**0,370**
نفقات التدخل	0,085	**0,100**
نفقات الإستثمار	8,2	**5,830**
الجملة II	**14,725**	**12,650**

2-تقديرات الميزانية على مدى متوسط 2022-2024

(بحساب ألف دينار)

مؤشرات قيس أداء الهدف	إنجازات 2020	2021	تقديرات		
			2022	2023	2024
ميزانية التصرف					
-منحة التأجير	5 101	5 280	5550	6 375	7 230
-منحة بعنوان التسيير	360	360	370	800	900
-منحة بعنوان التدخلات	85	85	100	145	160
ميزانية الإستثمار	7750	**5 900**	**5830**	32 350	26 400
المجموع (دون إعتبار الموارد الذاتية)	13 845	**11 625**	**11850**	39 170	34 690

بطاقة مؤسسة : الوكالة الوطنية لحماية المحيط

I- التعريف :

1.النشاط الرئيسي : المراقبة و المتابعة و الوقاية من التلوث

2.مرجع الإحداث : قانون إحداث عدد91 لسنة 1988 مؤرخ في 1988/08/2

– **3.مرجع التنظيم الإداري و المالي:** الأمر عدد 1784 لسنة 1988 المؤرخ في 1988/10/18 المنقح بالأمر عدد 1375 سنة 1990 المؤرخ في 1990/02/22 كما تم تنقيحه بالأمر عدد 335 لسنة 1993 المؤرخ في 1993/02/8

4.تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة و الوكالة : 2007-2009

II –الإستراتيجية و الأهداف :

- **1.الإستراتيجية العامة :**

– تحديد ملامح الإستراتيجية العامة للوكالة :
– المساهمة في إعداد السّياسة العامّة للحكومة في ميدان مقاومة التلوّث وحماية المحيط وتنفيذها
– مقاومة كل مصادر التلوّث والضرر وجميع أشكال تدهور المحيط.
– دراسة ملفات المصادقة على الاستثمارات في كل المشاريع التي ترمي إلى المساهمة في مقاومة التلوّث وحماية المحيط.
– مراقبة ومتابعة الأنشطة الملوّثة والتجهيزات المخصّصة لمعالجتها.
– النهوض بالتكوين والتربية والدراسات والبحوث في ميدان مقاومة التلوّث وحماية المحيط

- **2.أهم الأولويات و الأهداف:**

أهم الأوليات بالنسبة للوكالة في مجالي البيئة وجودة الحياة و استدامة التنمية هي كالآتي:

الأولوية الأولى : تحسين الوضع البيئي وإطار العيش.
الأولوية الثانية : النهوض بالتوعية والتربية البيئية.
الأولوية الثالثة : تطوير الإطار المؤسساتي و القانوني.

3.تحديد المساهمة في أهداف البرنامج : تساهم الوكالة الوطنية لحماية المحيط في تجسيم سياسات الوزارة و توجهاتها الإستراتيجية في إطار برنامج البيئة و التنمية المستدامة من خلال الهدف عدد 1

:ترسيخ و تدعيم مقومات التنمية المستدامة و من خلال الهدف 2 :المساهمة في النهوض بجودة الحياة و تحسين إطار العيش بالوسطين الحضري و الريفي. و تعمل على تحقيق المؤشرات التالية:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2021	تقديرات		
		2018	2019	2020		2022	2023	2024
المؤشر: نسبة المطابقة للمواصفات بالنسبة لنوعية الهواء	نسبة	85 %	% 90	% 90	% 90	% 90	% 90	% 90
المؤشر : مراقبة الأنشطة الملوثة: عدد عمليات مراقبة الأنشطة الملوثة	عدد	6385	6368	4724	6500	5000	5500	6000
عدد دراسات إزالة التلوث.	عدد	325	354	299	300	300	350	350
المؤشر: نسبة التخفيض في الكميات الموردة من مواد "HCFC".	نسبة	%20	%35	42,3%	%20	%20	%20	%20
المؤشر1.3.1.2: عدد المنتفعين بالدورات التكوينية والأنشطة التوعوية في مجال التربية البيئية.	عدد	**2035**	**500**	**502**	**1500**	**1500**	**1500**	**1500**
المؤشر 2.3.1.2: عدد المؤسسات التربوية التي انتفعت بتدخلات ميدانية في مجال البيئة والتنمية المستدامة.	عدد	**34**	**70**	**21**	**100**	**100**	**100**	**100**

4. أهم الأنشطة :

في مجال الوقاية :

- تقييم ومتابعة دراسات المؤثرات على المحيط
- متابعة الوضعية البيئية للأوساط الطبيعية عبر شبكات مختصة وتضم حاليا شبكة وطنية لمراقبة نوعية الهواء وشبكة لمراقبة نوعية المياه. كما يتم متابعة المواقع الملوثة والوسط البحري والمنظومة البيئية بإشكل.
- متابعة استدامة التنمية ونوعية الحياة عبر سلسلة من المؤشرات يشرف على تطويرها وتحيينها المرصد التونسي للبيئة والتنمية المستدامة.
- التحسيس و التربية البيئية قصد تنمية الوعي البيئي لدى المواطن و المؤسسات و الناشئة

في مجال العلاج :

- مراقبة كل مصادر التلوث قصد ضبط مصادر الإزعاج والإخلال بسلامة البيئة وبجودة حياة المواطن وإلزام أصحاب الوحدات الاقتصادية الملوثة على الحدّ من التلوث الناجم عن أنشطتها وعلى احترام المواصفات البيئية الجاري بها العمل وعلى الانخراط في منظومة التأهيل البيئي.
- مراقبة التلوث البحري والتدخل في حالات التلوث العرضي.
- دراسة ملفات صندوق إزالة التلوث وتقييم دراسات الحد من التلوث.

المساهمة في تحسين جودة الحياة من خلال دعم المجهود البلدي في مجال بعث المساحات الخضراء وتجميل مداخل المدن والمسالك الرئيسية وصيانة وتأهيل المنتزهات الحضرية.

5.الإجراءات المصاحبة :

- مساندة ماليّة،

- المصادقة على بعض النصوص القانونية و الترتيبية ،
- تدعيم المؤسسة بالموارد البشريّة اللازمة للقيام بالمهام الموكولة إليها

III- ميزانية الوكالة الوطنية لحماية المحيط:

بحساب مليون دينار

البيانات	مصدر الموارد	توقعات 2021	تقديرات 2022
I-ميزانية التصرف			
3. **الموارد**			
	• **ميزانية الدولة**	17,980	17,830
	• **موارد ذاتية**	1,300	0 ,800
المجموع		**19,280**	**18,630**
4. **النفقات** (الأعباء)			
	• **نفقات الأجور**	16,000	15,800
	• **نفقات التسيير**	1,600	2,450
	• **نفقات التدخلات**	0,380	0,380
المجموع		**19,280**	**18,630**
II-ميزانية الاستثمار			
5. **الموارد**			
- موارد على ميزانية الدولة	• **ميزانية الدولة**	0,700	1,200
المجموع			
6. **النفقات**			
	• **مشاريع متواصلة**	0,650	
	• **مشاريع سنوية جديدة**		
	• **مشاريع جديدة**	0,050	
مجموع النفقات / ميزانية الاستثمار		**0,700**	**1,200**

-تقديرات الميزانية على مدى متوسط 2022-2024

(بحساب م .د)

مؤشرات قيس أداء الهدف	إنجازات 2020	2021	تقديرات		
			2022	**2023**	**2024**
ميزانية التصرف					
-منحة التأجير	14.620	16.000	**15,800**	17.368	18.063
-منحة بعنوان التسيير	2.759	3.28	**1 ,650**	3.622	3.803
-منحة بعنوان التدخلات			0,380		-
ميزانية الإستثمار	1.519	**0.7**	**1,200**	2500	2.600
المجموع دون إعتبار موارد ذاتية	18.898	**19.980**	**19,030**	23.049	24.466

-بطاقة منشأة: الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات

I- التعريف :

1.النشاط الرئيسي: التصرف في النفايات

2.مرجع الإحداث : الأمر عدد 2317 لسنة 2005 المؤرّخ في 22 أوت 2005 والمنقح بالأمر الحكومي عدد 603 لسنة 2017 المؤرخ في 16 ماي 2017

3.مرجع التنظيم الإداري والمالي:

الأمر عدد 2317 لسنة 2005 المؤرّخ في 22 أوت 2005 المنقح بالأمر الحكومي عدد 603 لسنة 2017 المؤرخ في 16 ماي 2017 والمتعلّق بإحداث الوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات وبضبط مهامها وتنظيمها الإداري والمالي وكذلك طرق تسييرها

والأمر 4016 لسنة 2007 المؤرّخ في 04 ديسمبر 2007 المتعلّق بالمصادقة على النّظام الأساسي الخاص بأعوان الوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات،

والأمر عدد 3489 لسنة 2008 المؤرّخ في 10 نوفمبر 2008 المتعلّق بضبط الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات،

4.تاريخ إمضاء آخر عقد أهداف بين الوزارة والوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات:

تمت المصادقة على عقد أهداف الوكالة للفترة 2018-2020 خلال شهر ماي 2019

II- إطار القدرة على الآداء :

1.الإستراتيجية العامة للوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات:

تتمثل التوجهات الإستراتيجية لوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات والتي تتوافق مع إستراتيجية البرنامج في المحاور التالية:

المحور الأول: تطوير أليّات ووسائل التصرّف المستدام في النفايات المنزليّة المشابهة:

المحور الثاني: إرساء ودعم انتقال مرن ومستدام نحو تركيز منشآت رسكلة وتثمين النفايات؛

المحور الثالث: دعم قطاع التصرّف في النفايات الصناعيّة والخاصّة وترشيد استغلال منشآت التصرّف فيها.

2.أهم الأولويات:

هدف البرنامج هو تطوير وتحسين القدرات والمنظومات لمعالجة وتثمين النفايات عبر المعالجة المثلى للنفايات القابلة للرسكلة والتثمين. وتعمل الوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات على تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الخصوصية التالية:

- معالجة النفايات المنزلية والمشابهة عن طريق تقنية الردم وذلك باستغلال الامكانيات المتاحة في انتظار الانتقال نحو التثمين

-تطوير وتدعيم منشآت المعالجة والتثمين عبر إنجاز وحدات التثمين

- تقليص النفايات من المصدر: عبر التشجيع على التثمين والرسكلة بتطوير المنظومات المحدثة وإحداث منظومات جديدة
- ضمان التصرف الملائم في النفايات الصناعية والخاصة

3.المساهمة في اهداف البرنامج:مساهمة مباشرة في تحقيق الهدف الإستراتيجي رقم 2 المساهمة في النهوض بجودة الحياة و تحسين إطار العيش بالوسطين الحضري و الريفي

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات					تقديرات		
		2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
الهدف 1 : استغلال منشآت التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة								
نسبة النفايات المنزلية المعالجة بالمصبات	نسبة	%75	%82	%82	%83	83%	83%	%84
الهدف 2: انجاز وحدات معالجة وتثمين في إطار شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص								
عدد وحدات المعالجة والتثمين المحدثة	عدد	0	0	0	0	0	0	1
الهدف 3: تقليص النفايات من المصدر: **التوجه التدريجي نحو إعادة الرّسكلة للعديد من النفايات والحث على التثمين المادي والتثمين الطاقي كبديل للردم الكلي للنفايات**								
نسبة رسكلة وتثمين المواد المستخرجة من النفايات المنزلية	نسبة	-	-	-	-	2	2	5
الهدف 4: ترشيد وتدعيم استغلال منشآت التصرّف في النفايات الصناعيّة والخاصّة								
تحسين نسبة النفايات الصّناعية والخاصّة التي يتمّ معالجتها	%	0	0	0	0	0	5	10

4.أهم الأنشطة:

تتمثل أهم الأنشطة التي تنفذها الوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات والتي تساهم مباشرة في بلوغ النسب المرتقبة للمؤشرات في ما يلي :

1- إنجاز وحدات معالجة النفايات (المصبات المراقبة) ومراكز التحويل
2- توسعة المصبات المراقبة
3- غلق واعادة تهيئة المصبات العشوائية
4- تطوير منظومات قائمة ووضع منظومات جديدة للتشجيع على تثمين النفايات و رسكلتها
5- انجاز وحدات معالجة وتثمين للنفايات المنزلية والمشابهة
6- تأهيل وحدات معالجة النفايات الصناعية والخاصة

5.الإجراءات المصاحبة:

الإجراءات المصاحبة المتعلقة ببقية المحاور

شرعت الوكالة في تحيين الهيكل التنظيمي للمؤسسة حتى يصبح أكثر ملائمة للأنشطة والمهام التي تقوم بها على المستويين المركزي والجهوي. وسيتم عرض مشروع الهيكل التنظيمي على أنظار مجلس المؤسسة عدد 2021/02.

- مساندة ماليّة،
- المصادقة على بعض النصوص القانونية و الترتيبية ،
- تدعيم المؤسسة بالموارد البشريّة اللازمة للقيام بالمهام الموكولة إليها

ا- الميزانية والتقديرات على المدى المتوسط (2022-2024):

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024):

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع) على مدى متوسط

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات	ق م 2021	تقديرات	تقديرات	تقديرات
	2020		2022	2023	2024
نفقات التأجير	22747	22670	**22913**	23000	23400
نفقات التسيير	2627	3588	**3740**	3800	3900
نفقات التدخلات	720	720	**720**	720	720
نفقات الاستثمار	3125	7096	**29,500**	40875	29230
استغلال ومنظومات (صندوق م-ت)	90825	91740	**20 000**	104000	108000
الموارد الذاتية للمؤسسة	14698	14750	**14920**	15270	15400
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	134742	140564	**91 793**	187665	180650

بطـاقة منشأة : مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة
مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية

I- التعريـــف
II-

النشـــاط الرئيســـي: مواكبـــة التطـــورات والتجديـــد فـــي كـــل المجـــالات البيئيـــة مـــن تكنولوجيـــات والتقنيـــات ومنظومـــات وبحـــوث لأقلمـــة ونقـــل التكنولوجيـــا حســـب الحاجيـــات الخصوصـــية وتشـــجيع الابتكار عبر مصاحبة بعث المؤسسات البيئية المجددة

مرجع الإحداث: أحدث مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة سنة 1996 بموجب القانون عدد 25 لسنة 1996 المؤرخ في 25 مارس 1996 وهو مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية يخضع لإشراف وزارة البيئة.
تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إذا وجد): 6 جويلية 2018 للفترة 2018-2020

III- الإستراتيجية والأهداف:

1. **<u>الإستراتيجية:</u>** تحديد أهم المحاور الإستراتيجية الخاصة بالفاعل العمومي مع بيان مدى توافقها مع إستراتيجية البرنامج.
   - **المحور الأول : التجديد في التكنولوجيات والتقنيات والمعارف البيئية التي يقدمها المركز**
   - **المحور الثاني تحديث المهن الخضراء والنهوض بها والتشجيع على ريادة الأعمال**
   - **المحور الثالث : تدعيم سبل التجارب المشتركة وتبادل الخبرات مع الشركاء الوطنيين والدوليين في احدث المجالات والتكنولوجيات البيئية**
2. **<u>أهم الأولويات والأهداف الإستراتيجية</u> :** تحديد أهم الأهداف الخاصة بالفاعل العمومي ومدى توافقها مع أهداف وأولويات البرنامج.
   - **المحور الأول : التجديد في التكنولوجيات والتقنيات والمعارف البيئية التي يقدمها المركز**
     - **الهدف الاستراتيجي الأول: تطوير المركز في اتجاه ان يصبح مؤسسة مرجعية في نقل احدث التكنولوجيات والتقنيات البيئية في كل مجالات تدخلاته وفي المساندة على ارساء أليات الإقتصاد الدائري**
   - **المحور الثاني تحديث المهن الخضراء والنهوض بها والتشجيع على ريادة الأعمال**
     - **الهدف الاستراتيجي الثاني: المساهمة في تحديث مسارات المهن الخضراء والنهوض بالتكوين في مجالات جديدة وتأطير الشبان لدعم ريادة الاعمال**
   - **المحور الثالث : تدعيم سبل التجارب المشتركة وتبادل الخبرات مع الشركاء الوطنيين والدوليين في احدث المجالات والتكنولوجيات البيئية**
     - **الهدف الاستراتيجي الثالث: تطوير اليقظة التكنولوجية وتدعيم اليات تبادل الخبرات والتجارب على الصعيدين الوطني والدولي في اتجاه ان يصبح المركز منصة لتقييم التكنولوجيات البيئية وتثمين اعمال البحث وتبادل الخبرات في احدث المجالات البيئية**
3. **<u>تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:</u>** ضبط الأهداف الموكولة للفاعل العمومي (مساهمة مباشرة أو غير مباشرة) ومؤشرات قيس الأداء الكفيلة بتحقيقها.

يساهم مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة في تنفيذ توجهات و سياسات وزارة البيئة المنطوية تحت **برنامج البيئة والتنمية المستدامة** وبالتحديد في المساهمة في تحقيق:

- ✓ **المحور الاستراتيجي5 للفترة 2021-2025 "إرساء دعائم و أسس التنمية المستدامة في مختلف القطاعات و المخططات الوطنية و المحلية و الجهوية و البرامج و السياسات العمومية و العمل على تنزيل الأهداف الأممية للتنمية المستدامة"" الأولوية 9 لسنة 2021: تركيز مقومات التنمية المستدامة والنهوض بالاقتصاد الأخضر "**

- ✓ **المحـور الاسـتراتيجي الخـاص بالتـأقلم و الحـد مـن التغيـرات المناخيـة و الوقايـة مـن مخـاطر الكـوارث الطبيعية**

4. **أهم الأنشطة**: تقديم أهم الأنشطة التي سيتولى الهيكل تنفيذها (أهم الاستثمارات والمشاريع الكبرى...) والتي تساهم مباشرة في تحقيق أداء البرنامج.

- البرنامج الوطني للتأهيل البيئي
- تكوين المستشارين البيئيين لدى الجماعات المحلية
- برنامج تكوين و مصاحبة الشبان في مجال المهن الخضراء
- تركيز محضنة لبعث مؤسسات صغرى مشغلة في التقنيات البيئية
- تحويل التكنولوجيا
- إنشاء نظام وطني للتحقق من التكنولوجيات البيئية
- تثمين أعمال البحث العلمي لتدعيم الإبتكار و غرساء منظومة التجديد وفق إيزو 56 000
- المساهمة في مشاريع التعاون الدولي
- تدعيم أنشطة المركز و الإحاطة الفنية بالصناعيين
- التحسيس و الإحاطة و التكوين

5. **الإجراءات المصاحبة**:

- مساندة ماليّة،
- المصادقة على بعض النصوص القانونية و الترتيبية ،
- تدعيم المؤسسة بالموارد البشريّة اللازمة للقيام بالمهام الموكولة إليها

الميزانية والتقديرات على المدى المتوسط (2022-2024):

1-تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024):

البيان	انجازات 2020	قانون المالية 2021	توقعات 2022	توقعات 2023	توقعات 2024	ملاحظات
ميزانية التصرف						
منحة الدولة بعنوان التأجير	3 650	3 628	4 060	4200	4300	الزيادة في اجور المهندسين والزيادة بمقتضى الامر (*)
منحة الدولة بعنوان التسييرواستغلال التجهيزات العمومية	25	25	100	105	105	وجوب الاشتراك السنوي 80 اد في شبكة دولية لرصد احدث التكنولوجيات البيئة في اطار تنفيذ مخطط عمل دراسة تركيز منظومة يقظة تكنولوجية بالمركز
التدخلات						
منحة الدولة بعنوان التدخل العمومي	80	80	90	95	95	
منحة الدولة بعنوان الاستثمار	1250	1250	1 210	1650	1900	
مجموع المنح	5005	4983	1 300	6050	6400	
مجموع الهبات المتوقعة (**)	1579	1520				
قيمة الهبات قد تتغير حسب التقدم وحسب المشاريع الممضاة		2211				

بطاقات مؤشرات قيس الآداء

لبرنـامج القيادة و المساندة

بطـاقة مؤشر الأداء: النسبة السنوية لتنفيذ قرارات و توصيات لجان القيادة القطاعية

رمز المؤشر :9 /1/1

I الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :تحسين حوكمة المهمة

2.تعريف المؤشر: الغاية من إعتماد هذا المؤشر هو متابعة مدى إلتزام مختلف الهياكل الإدارية و المسؤولين و الأعوان في مختلف المستويات الهرمية بتطبيق القرارات و التوصيات التي تصدرها مختلف لجان القيادة في المستوى الإستراتيجي مثل لجنة قيادة المهمة و لجان قيادة البرامج و لجنة قيادة تركيز الرقابة الداخلية و غيرها من اللجان .بإعتبار دورها المحوري في متابعة تنفيذ و تقييم مختلف الخطط القطاعية و التدخلات و البرامج و التدابير ذات العلاقة بتحسين الحوكمة على مستوى المهمة .

3.طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية التصرف (indicateur d' efficience de la gestion)

IIالتفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة احتساب المؤشر (Formule): معدل نتائج المؤشرات الفرعية =(مجموع نتائج المؤشرات الفرعية/ عدد المؤشرات الفرعية)

-المؤشر الفرعي1 : نسبة تنفيذ القرارات والتوصيات للجنة قيادة الإصلاح الإداري = مجموع القرارات والتوجيهات المنفذة/مجموع القرارات والتوجيهات المتخذة(سنوي)

- المؤشر الفرعي 2: : نسبة تنفيذ القرارات والتوصيات للجنة قيادة آداء البرامج(المذكورة بميثاق التصرف)(نفس طريقة الإحتساب)

- المؤشر الفرعي 3: : نسبة تنفيذ القرارات والتوصيات للجنة قيادة ومتابعة وتقييم أعمال وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف(نفس طريقة الإحتساب)

-المؤشر الفرعي 4: نسبة تنفيذ القرارات والتوصيات للجنة قيادة الرقابة الداخلية(نفس طريقة الإحتساب)

2.وحدة المؤشر: نسبة سنوية

3.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:محاظر جلسات لجان القيادة

4.تاريخ توفّر المؤشر :سنويا

5.القيمة المستهدفة للمؤشر[1]: 80 % سنة 2024

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس برنامج القيادة و المساندة

IIIقراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
النسبة السنوية لتنفيذ قرارات و توصيات لجان القيادة القطاعية	نسبة سنوية			%50	%70	%80

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم ضبط تقديرات هذا المؤشر أخذا بالإعتبار للنسق الحالي لتنفيذ القرارات و التوصيات للجان القيادة مع السعي مستقبلا على تحسين هذه النسبة لإضفاء أكثر فاعلية و نجاعة على عمل هذه اللجان .

3.تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

المؤشر لا يعطي فكرة عن القرارات العاجلة أو أكثر أهمية عن غيرها

بطـاقة مؤشر الأداء: التطور السنوي لزيارة المواقع الإلكترونية العمومية للمهمة

رمز المؤشر :9 /2/1

I الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :تحسين حوكمة المهمة

2.تعريف المؤشر: الغاية من إعتماد هذا المؤشر هو متابعة مدى تطور عدد الزائرين للمواقع الألكترونية العمومية التي تعرف بسياسات الوزارة و برامجها و أنشطتها و الأهداف التي تسعى لتحقيقها من سنة إلى أخرى بإعتبار أن تطور عدد الزائرين يعكس مدى نجاعة الخطة الإتصالية للوزارة و مدى ثقة المواطن و المجتمع المدني و الإعلام و القطاع الخاص بصفة عامة في المعطيات و البيانات المنشورة و يكرس مبدأ أساسي من مبادئ الحوكة الرشيدة و هو الشفافية و النفاذ إلى المعلومة كما يمكن المجتمع المدني و مجلس نواب الشعب و الإعلام بصفة عامة من متابعة و مراقبة و تقييم برامج الوزارة و مختلف أنشطتها و تدخلاتها و المشاريع التي تنفذها و مساءلة المسؤولين حول النتائج المحققة و حول كيفية إستعمال الأموال العمومية .

3.طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية مؤشر فاعلية التصرف (indicateur d' efficience de la gestion)

IIالتفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة احتساب المؤشر (Formule): إحتساب عدد الزائرين للمواقع الإلكترونية الرسمية ولصفحات التواصل الاجتماعي الخاصة بالوزارة .

2.وحدة المؤشر: نسبة سنوية%

3.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المواقع الإلكترونية الرسمية و صفحات التواصل الإجتماعي للمهمة

4.تاريخ توفّر المؤشر :سنويا

5.القيمة المستهدفة للمؤشر[2](Valeur cible de l'indicateur): 20% سنة 2024

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة لتكنولوجيات المعلومات و الإتصال

IIIقراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
التطور السنوي لزيارة المواقع الإلكترونية العمومية للمهمة	نسبة % (عدد الزائرين)		**%20 (120 000)**	**%20 (000 144)**	**%20 (800 172)**	**%20 (360 207)**

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم ضبط تقديرات هذا المؤشر بالإعتماد على عدد الزائرين خلال السنة الحالية و السنوات السابقة

3.تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

المؤشر لا يعطي فكرة على عدد الزائرين الذين تفاعلوا مع المعلومات الواردة بالمواقع الإلكترونية الرسمية ولصفحات التواصل الاجتماعي الخاصة بالوزارة .

بطـاقة مؤشر الأداء: الفارق بين التوقعات والإنجازات على مستوى كتلة الأجور

رمز المؤشر :9 /1/2

I الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات و الحاجيات و ضمانا للمساواة و تكافؤ الفرص بين جميع الفئات.

2.تعريف المؤشر: هذا المؤشر يعكس فاعلية التصرف في موارد هام من موارد المهمة و البرامج و هي نفقات التأجير إذ يمكن من قياس الفارق بين النفقات المبرمجة و النفقات المستهلكة و دراسة أسباب الفوارق الموجودة حيث أن وجود فوارق كبيرة بين التوقعات و الإنجازات يعني بالضرورة وجود إخلالات على مستوى طريقة التصرف في الموارد البشرية و هذا يستدعي إتخاد تدابير لتحسين و تطوير طرق و مناهج التصرف في الموارد البشرية حتى نتمكن من تقليص الفارق بين التوقعات و الإنجازات على مستوى الأجور .

3.طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية مؤشر فاعلية التصرف (indicateur d' efficience de la gestion)

IIالتفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة احتساب المؤشر (Formule): كتلة الأجور المرسمة بقانون المالية/كتلة الأجور المنجزة (أدب)

2.وحدة المؤشر:نسبة سنوية

3.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة أدب لتنفيذ الميزانية

4.تاريخ توفّر المؤشر :سنويا

5.القيمة المستهدفة للمؤشر[3](Valeur cible de l'indicateur)سنة 2024: 1%

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الشؤون المالية بالإدارة العامة للشؤون الإدارية و المالية

IIIقراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
الفارق بين التوقعات والإنجازات على مستوى كتلة الأجور	نسبة سنوية	**%3.5**	**%8**	**%3**	**%2**	**%1**

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم ضبط تقديرات هذا المؤشر على مدى متوسط بالإعتماد على معطيات السنوات الثلاث السابقة ،مع العمل على إبقاء هذا الفارق في حدود معقولة من خلال التحكم في كتلة الأجور.

3.تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

مؤشر ذو صبغة محددة

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة الأعوان الذين تم تكوينـهم في المجالات ذات الأولوية (المواضيع المحددة بمنشور السيد رئيس الحكومة)

رمز المؤشر :9 /2/2

I الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات و الحاجيات و ضمانا للمساواة و تكافؤ الفرص بين جميع الفئات.

2.تعريف المؤشر: هذا المؤشر يمكن من قيس نسبة الأعوان من النساء و الرجال الذين تمكنوا من المشاركة في الدورات التكوينية التي تنظمها الوزارة في المجالات التي تم تحديدها بمقتضى منشور رئيس الحكومة. و بالتالي متابعة مدى إنجاز الحلقات التكوينية المبرمجة في المخطط السنوي للتكوين بإعتبار أن التكوين يعتبر من الركائز الأساسية لتطوير قدرات الأعوان و مهاراتهم مما ينعكس إيجابيا على تحسين الآداء العام للمهمة و مزيد تحقيق النجاعة و الفاعلية في قيادة البرامج العمومية و هذا ينعكس على نوعية الخدمات التي تقدمها الوزارة للمواطنين .

3.طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية التصرف (indicateur d' efficience de la gestion)

IIالتفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة احتساب المؤشر (Formule):

- إحتساب العدد الجملي للأعوان بالوزارة
-إحتساب عدد الأعوان الذين تابعوا الدورات تكوينية المبرمجة في مخطط التكوين السنوي
-ثم قسمة عدد الأعوان الذين تابعوا الدورات تكوينية على العدد الجملي للأعوان .

2.وحدة المؤشر:نسبة سنوية

3.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير المتابعة و التكوين للدورات التكوينية

4.تاريخ توفّر المؤشر :سنويا

5.القيمة المستهدفة للمؤشر[4](Valeur cible de l'indicateur)سنة 2024: 70%

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الموارد البشرية بالإدارة العامة للشؤون الإدارية و المالية

IIIقراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
نسبة الأعوان الذين تم تكوينهم في المجالات ذات اولوية (المواضيع المحددة بمنشور السيد رئيس الحكومة)	نسبة سنوية	%33	%55	%60	%65	%70

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم ضبط تقديرات المؤشر بالإعتماد على إنجازات الثلاث السنوات السابقة و السعي إلى تحسين هذه النسبة تدريجيا في حدود معقولة تتماشى مع الإمكانات و الموارد المتوفرة .

3.تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

المؤشر لا يحدد الفئات التي تلقت التكوين(الجنس،الفئة العمرية،الرتبة....)

بطـاقة مؤشر الأداء: الفارق بين توقعات الميزانية و الإنجازات

رمز المؤشر :9 /1/3

I الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : ضمان ديمومة الميزانية و التصرف الأمثل في الموارد المالية للمهمة مع تحسين فاعلية برنامج القيادة و المساندة

2.تعريف المؤشر: هذا المؤشر يمكن من قياس الفارق بين التوقعات و الإنجازات على مستوى الميزانية و هو يمكن من متابعة تقدم تنفيذ الميزانية و مقارنة الإنجازات بالتوقعات و تحديد الفوارق المسجلة و تحليلها للبحث عن أسبابها و إتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة للتقليص من هذه الفوارق .فإذا كانت الإنجازات تتجاوز تراخيص الميزانية فهذا يعد سببا رئيسيا في المساس من ديمومة الميزانية و يستدعي إتخاذ مل يلزم من إجراءات قصد إحترام تراخيص الميزانية .

3.طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية التصرف (indicateur d' efficience de la gestion)

IIالتفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة احتساب المؤشر (Formule):

-إحتساب جملة النفقات المتوقعة : نفقات التصرف + نفقات الموارد البشرية + نفقات الإستثمار(ماعدى الأجور و نفقات التدخل المرصودة للمؤسسات)لسنة معينة

-إحتساب جملة النفقات المنجزة خلال سنة معينة

-إحتساب الفارق بين التوقعات و الإنجازات

- قسمة الفارق على التوقعات

2.وحدة المؤشر: نسبة %

3.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:قانون المالية للسنة و منظومة أدب لتنفيذ و متابعة ميزانية الدولة

4.تاريخ توفّر المؤشر :سنويا

5.القيمة المستهدفة للمؤشر[5](Valeur cible de l'indicateur)سنة 2024: 10 %

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للشؤون الإدارية و المالية

IIIقراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
الفارق بين توقعات الميزانية و الإنجازات	نسبة سنوية	**%44**	**%30**	**%20**	**%15**	**%10**

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم ضبط تقديرات المؤشر على مدة متوسط إعتمادا على الإنجازات الحالية مع العمل مستقبلا على التحكم في هذا الفارق و إبقائه في نسب معقولة خلال الفترة القادمة

3.تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

المؤشر يعطي فكرة إجمالية و عامة

بطـاقة مؤشر الأداء: كلفة التصرف بالنسبة للعون الواحد

رمز المؤشر :9 /2/3

I الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : ضمان ديمومة الميزانية و التصرف الأمثل في الموارد المالية للمهمة مع تحسين فاعلية برنامج القيادة و المساندة

2.تعريف المؤشر: هذا المؤشر يمكن من قياس مدى فاعلية نفقات التسيير دون إعتبار كتلة الأجور و التي تتضمن نفقات اللوجستيك و الشراءات و إستهلاك الطاقة و غيرها من النفقات . هذا المؤشر يمكن من متابعة تطور كلفة التصرف بالنسبة للعون الواحد و العمل على إبقائها في نفس المستوى أو التقليص فيها لتحقيق الهدف المتمثل في فاعلية التصرف في الوسائل و الذي تحقيقه يتطلب العمل على تحقيق أهداف الآداء للبرنامج مع الاقتصاد في الوسائل المتاحة.

3.طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية التصرف (indicateur d' efficience de la gestion)

IIالتفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة احتساب المؤشر (Formule):
جملة نفقات التصرف دون احتساب الأجور / العدد الجملي للموارد البشرية للمهمة

2.وحدة المؤشر:معدل سنوي

3.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الشؤون المالية

4.تاريخ توفّر المؤشر :سنويا

5.القيمة المستهدفة للمؤشرسنة 2024: 28 أد

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة التجهيزات و المعدات بالإدارة العامة للشؤون الإدارية و المالية

IIIقراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
كلفة التصرف بالنسبة للعون الواحد	معدل سنوي	11اد	14 أد	14 اد	14 أد	14 اد

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم ضبط تقديرات المؤشر على مدى متوسط إعتمادا على المعطيات الحالية و الإمكانات المتوفرة او التي يمكن توفيرها مع الأخذ بعين الإعتبار للإرتفاع المتوقع في مصاريف التسيير(تعريفات استهلاك الماء و الكهرباء ....) و الإجراءات المصاحبة للتحكم و الترشيد في استهلاك الموارد.

3.تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

المؤشر لا يعطي رؤية دقيقة حول ترشيد الإستهلاك و حسن التصرف في الموارد